تأثير الشمول المالي والتجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر

Impact of financial inclusion and e-commerce on Egypt's economic growth

د. رشا عبد الوهاب احمد بدر*

د. هبة الله سمير محمد عبد العال **

(*) د. رشا عبد الوهاب احمد بدر :مدرس معهد القاهرة الجديدة العالي للعلوم الإدارية والحاسب الآلي- التجمع الاول

Email : rarasha777@gmail.com

(**) د. هبة الله سمير محمد عبد العال: مدرس المعهد العالى للتسويق والتجارة ونظم المعلومات

Email : hebasamir975@gmail.com

المستخلص

يعد تأثير الشمول المالي والتجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر موضوعًا حيويًّا في ظل التحديات الاقتصادية الحالية. يشير الشمول المالي إلى توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات غير المتمكنة ماليًّا، في حين تمثل التجارة الإلكترونية النموذج الرقمي للتجارة، والذي يشمل بيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت.

يؤثر كذلك الشمول المالي والتجارة الإلكترونية في الاقتصاد تأثيرًا كبيرًا إذا تم استغلالهما استغلالًا صحيحًا، وكذلك يسهم تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التجارة الإلكترونية في تحسين بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل، وزيادة التنافسية الاقتصادية.

هدفت **الدراسة إلى تقييم مستوى الشمول المالي في مصر**، ومدى انتشار الخدمات المالية في مصر، وتحديد الفئات السكانية التي لا تزال تواجه تحديات في الوصول إليها، و**تحليل تأثير الشمول المالي في نمو التجارة الإلكترونية** بتحليل العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الشمول المالي، ومؤشرات أداء التجارة الإلكترونية.

وتوصلت الدراسة أيضًا إلى وجود تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي كأحد أبعاد التجارة الالكترونية، والناتج الإجمالي المحلي، وكذلك وجدت تأثيرًا إيجابيًّا ذا دلالة إحصائية بين الاستقرار المالي كأحد أبعاد الشمول المالي، والناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، التجارة الإلكترونية، التحول الرقمي، الدفع الإلكتروني، مصر، الاقتصاد الرقمي، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The impact of financial inclusion and e-commerce on Egypt's economic growth is a vital theme in the current economic challenges. Financial inclusion refers to the provision of financial services to all segments of society, including those not financially empowered, while e-commerce represents the digital model of commerce that includes the sale and purchase of goods and services online. As a significant effect if they are properly exploited. Improving access to financial services and promoting e-commerce contributes to improving the business environment, creating jobs and increasing economic competitiveness.

The study aims to assess the level of financial inclusion in Egypt to the extent of financial services in Egypt, identify population groups that still face challenges in accessing them, and analyze the impact of financial inclusion on the growth of electronic commerce by analysing the statistical relationship between financial inclusion indicators and e-commerce performance indicators.

The study found a positive statistically significant impact between economic openness as a dimension of electronic commerce and domestic GDP, as well as a statistically significant positive impact between financial stability as a dimension of financial inclusion and GDP.

Key words:

Financial inclusion, E-commerce, Digital transformation, Electronic payment, Egypt, Digital economy, Economic growth.

مقدمة.

إن الشمول المالي أو الاشتمال المالي مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة ماليًا، أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، وبالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام الهاتف؛ بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية.

ويهتم الشمول المالي أيضًا بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرائق السلسة والبسيطة، وبأقل التكاليف، وتحرص المصارف على تحفيز القطاع المالي؛ لنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشروعات المتناهية في الصغر، مع زيادة عدد الصرافات الآلية أو ماكينات "ATM"؛ لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها بين طبقات المجتمع، مع تطوير التكنولوجيا من خلال أنظمة الدفع والتسوية، مستخدمة في ذلك الاتصالات، لتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن وجود قاعدة بيانات كاملة.

يشهد العالم تحولاً رقميًّا سريعًا، وتعد التجارة الإلكترونية أحد أهم مظاهره. وفي مصر، حققت التجارة الإلكترونية نموًّا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدعومة بزيادة انتشار الإنترنت والهواتف الذكية، إلا أن هذا النمو لم يكن ليتحقق لولا وجود عامل أساسي آخر؛ ألَا وهو الشمول المالي؛ ذلك العامل الذي يعني توفير خدمات مالية أساسية لجميع أفراد المجتمع، وقد أدى دورًا حاسمًا في دفع عجلة التجارة الإلكترونية في مصر.

أصبح التسوق عبر الإنترنت من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، مثل الحسابات البنكية وبطاقات الدفع أكثر سهولة وأمانًا للمستهلكين؛ مما زاد من ثقتهم في هذه القنوات الجديدة للتجارة.

العلاقة بين الشمول المالي والتجارة الإلكترونية علاقة تكاملية:

في هذه الدراسة، سنتناول العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والتجارة الإلكترونية، وتأثيرها في النمو الاقتصادي في مصر، وسنستعرض الآليات التي من خلالها يؤثر كل منهما في الآخر، وسنناقش كذلك التحديات التي تواجه هذا التكامل، والفرص المتاحة لتعزيزه.

أولًا- الدراسات السابقة:

١. الدراسات المتعلقة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي	
عنوان الدراسة	**الدراسة**
١.فينان حسين مصطفي عطية، ٢٠٢٢، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢.	اعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من مصادرها الرسمية للتعرف إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد المصري بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي من خلال وصف العلاقة بين تطبيقات الشمول المالي والآثار الاقتصادية الكلية المتحققة من هذه التطبيقات وتحليلها. هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في مصر، ودراسة العلاقة فيما بينه وبين النمو الاقتصادي، ومن أهم توصيات الدراسة توليد بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
عنوان الدراسة	**الدراسة**
٢. أحمد سعيد البكل، ٢٠٢٢، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر.	لم يقتصر البحث الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على التحليل النظري فقط، بل تطور الأمر هذا الحد؛ حيث تطلب بناء نموذج قياسي يعتمد على استخدام سلسلة زمنية طولها ٢٠ عامًا لمؤشرات الشمول المالي، وتوصل كذلك إلى أن تطبيق الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في مصر أسهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر وتقدمها في مؤشر سهولة أداء الأعمال؛ مما يشير إلى ملاءمة البيئة الاقتصادية التنظيمية، وأن استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد أسهم في الحد من التعاملات المالية غير الرسمية، وقد يكون هناك عالقة ذات تأثير محدود بين تطبيق الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك قد يرجع إلى عدم اكتمال تطبيق منظومة الشمول المالي في مصر، وذلك بسبب العادات الاستهلاكية وميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائلة وعدم استخدام تطبيقات الشمول المالي. وكذلك أوصت ببذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة لأصحاب الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتعريفهم بمزايا النظام، وخلق بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية؛ وخاصة النساء من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي، وتفعيل دور الإدارة المركزية للشمول المالي التي أنشأها البنك المركزي.
عنوان الدراسة	**نتائج الدراسة**
٣. Zachosova, N. Herasymenko, O., and Shevchenko, A. (2018),	تناولت الدراسة تحديد الفرص والمخاطر والتحديات المرتبطة بتطبيق الشمول

Risks and Possibilites of the Effect of Financial Inclusion on Managing the financial Security at the Macro Level, Investment	المالي في أوكرانيا، وتوصلت إلى وجود فرص وتحديات، ومخاطر للشمول المالي على مستوى الأفراد والمؤسسات المالية، وعلى مستوى الدولة ككل، وتضمنت المخاطر على مستوى البنوك كلًّا من زيادة فرص الاحتيال، وحدة المنافسة والضغوط المرتبطة بزيادة جودة الخدمات وتخفيض الأسعار.
٢. الدراسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والنمو الاقتصادي	
عنوان الدراسة	**نتائج الدراسة**
١. محمد أحمد الشافعي، ٢٠٢٣، قياس أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر خلال (٢٠٠٠-٢٠٢٠).	يهدف هذا البحث إلي بيان الأهمية النسبية للتجارة الإلكترونية على إجمالي التجارة في مصر، وقد تبين من الدراسة صحة الفرض البحثي، وجاء الشكل اللوغاريتمي هو الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وجاءت كذلك العلاقة معنوية. وأوصي البحث استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لتشجيع التجارة الإلكترونية، بخفض الضرائب عن التجارة الإلكترونية، ومنح قروض بفائدة مخفضة على كل من يستثمر في مجال الإلكترونية وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية في مصر، وعمل حملات تثقيفية للمستثمرين لتوضيح فرص ومزايا التجارة الإلكترونية، وتوفير الدعم المالي من الجهات الحكومية والجهات التي لديها المقدرة على تقديم الدعم للتحول نحو التجارة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات بصورة مستمرة، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها وتأهيل الكوادر البشرية وتزويدهم بمعارف خدمة العملاء.
عنوان الدراسة	**نتائج الدراسة**
٢. سعد جار الله عبد الله، ٢٠١٧، التجارة الالكترونية وآثارها على النمو الاقتصادي في الصين.	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي في الصين، وتبين من نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التجارة الإلكترونية وبين النمو الاقتصادي في الصين، وتبين كذلك أن الانترنت والشبكات كان لها دورٌ كبيرٌ في انتشار التجارة الإلكترونية وتنشيطها، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي تتيحها لكل أطراف التعامل، وتبرز أهميتها من خلال تقليص التكاليف وإتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات، والوصول إلى الأسواق العالمية، وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمارات الدولية والبينية العربية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع الاهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية والبحثية بما يتناسب والبيئة التكنولوجية، وبضرورة وجود نظم دفع إلكترونية متطورة بالشكل المناسب في الوطن العربي؛ مما يؤدي إلى إزالة محدودية الأنشطة الاقتصادية المتعاملة بالتجارة الالكترونية عربيًّا.

عنوان الدراسة	نتائج الدراسة
٣. Mariam youcef, 2017 " E – commerce and its impact on the economics of Arab business"، Algerian	هدفت الدراسة إلى تركيز الضوء على ظاهرة التجارة الإلكترونية وأهميتها وآثارها على نواحي الحياة المعاصرة لا سيما الجوانب الاقتصادية منها، وكذلك مناقشة أبرز التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطور التجارة الإلكترونية، واستعراض أهم المجالات التي يؤمل من الدول العربية أن تستفيد من تطبيقات التجارة الإلكترونية فيها، وأظهرت الدراسة الأهمية البالغة لهذه الثورة المعلوماتية وتطورها السريع، وآثارها المستقبلية المحتملة علي إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية التقليدية. وقد أوضحت الدراسة العديد من المعوقات والتحديات أمام هذه الدول التي ينبغي العمل على تذليلها في سبيل الإفادة من تطبيقات التجارة الإلكترونية لما لها من الآثار الإيجابية على مختلف قطاعاتها الاقتصادية. أشارت الدراسة كذلك إلى العديد من المجالات والقطاعات المختلفة التي يمكن لهذه الدول أن توظف تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية فيها لتفعيلها وتطويرها. وأوصت الدراسة أخيرًا ببعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لتسهيل تطبيق هذا النوع من التجارة في الدول العربية.

الفجوة البحثية:-

نخلص مما سبق؛ أنه يمكن ملاحظة أن هناك إجماعًا علميًّا على الدور المحوري لكل من الشمول المالي والتجارة الإلكترونية في تعزيز النمو الاقتصادي، مع التركيز على أهمية تبني سياسات مالية رقمية متطورة. وتشير الدراسات أيضًا إلى أن نجاح هذه العوامل يعتمد على تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وزيادة الوعي المالي، وتحسين التشريعات الداعمة.

مساهمة الدراسة الحالية:

بعد أن استعرضنا الدراسات السابقة نستطيع أن نقول إنَّ هناك عدة فجوات تغطيها الدراسة الحالية وهي:

- **فجوة مكانية**: حيث تغطي وتتناول الدراسة الحالية جمهورية مصر العربية.
- **فجوة في مُتغيرات الدراسة:** حيثُ تستخدم الدراسة الحالية أربعة من المُؤشرات الدالة على الشمول المالي، والتجارة الإلكترونية المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية، وعدد اشتراكات الهواتف المتنقلة كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية، ونسبة الشراء عبر الإنترنت كنسبة من السكان فوق 15 سنة كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية، والاستقرار

المالي كأحد أبعاد الشمول المالي، وحجم التبادل التجاري كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية، وتأثير كل هذا في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا– مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في فهم العلاقة بين الشمول المالي والتجارة الإلكترونية من جهة، والنمو الاقتصادي في مصر من جهة أخرى؛ ففي ظل التطور التكنولوجي السريع، يسعى الاقتصاد المصري إلى تعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية، وهو ما يفرض تساؤلات حول تأثير هذه العوامل في النمو الاقتصادي في مصر.

يتمثل أساس المشكلة لهذه الدراسة في السؤال التالي

"**ما أثر انعكاس دور الشمول المالي على التجارة الإلكترونية في مصر؟**"

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما واقع تطبيق قوانين الشمول المالي، ومدى تأثيرها في التجارة الإلكترونية في مصر؟
٢. ما أهم العوامل المؤثرة في التجارة الإلكترونية في مصر؟
٣. هل يوجد علاقة بين الشمول المالي والتجارة الإلكترونية؟
٤. هل تؤثر أبعاد الشمول المالي والتجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي في مصر؟

ويمكن تلخيص المشكلة البحثية في **قياس مدى انعكاس الشمول والتجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر؟**

ثالثا– أهمية الدراسة:

- **صياغة سياسات أكثر فعالية:** يمكن للاستنتاجات التي نصل إليها أن تساعد صناع القرار في صياغة سياسات أكثر فعالية لدعم الشمول المالي، وتعزيز التجارة الإلكترونية.
- **استكشاف فرص الاستثمار:** يمكن للمستثمرين الاستفادة من هذه الدراسة لتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع التجارة الإلكترونية المصري.
- **تعزيز التنمية المستدامة:** تسهم التجارة الإلكترونية في تقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك يعزز الشمول المالي الاستقرار المالي، ويقلل من المخاطر المالية، ويدعم التنمية المستدامة على المدى الطويل.

- **تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠:** يعد كل من التجارة الإلكترونية والشمول المالي من الأدوات الرئيسية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠؛ تلك الرؤية التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

رابعا– أهداف الدراسة:

- **تقييم مستوى الشمول المالي في مصر:** قياس مدى انتشار الخدمات المالية في مصر، وتحديد الفئات السكانية التي لا تزال تواجه تحديات في الوصول إليها.
- **تحليل تأثير الشمول المالي في نمو التجارة الإلكترونية:** يكون ذلك بتحليل العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات أداء التجارة الإلكترونية.
- **تحديد التحديات التي تواجه الشمول المالي والتجارة الإلكترونية:** تلك التحديات التي تعيق نمو كلا القطاعين.
- **اقتراح توصيات لتعزيز التكامل بين الشمول المالي والتجارة الإلكترونية:** يمكن أن تسهم تلك التوصيات في تعزيز هذا التكامل المنشود.

خامسًا– فروض الدراسة:

يسعى البحث– من أجل توفير إجابات مناسبة للتساؤلات البحثية المطروحة – إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرض الرئيسي: يوجد انعكاس لدور الشمول المالي والتجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر.

ويندرج الفروض الفرعية التالية:

١– يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الانفتاح الاقتصادي كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي.

٢– يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي.

٣– يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين نسبة الشراء عبر الإنترنت من نسبة من السكان فوق ١٥ سنة كأبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي.

٤- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الاستقرار المالي كأحد أبعاد الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي.

٥- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين حجم التبادل التجاري كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي.

سادسًا- حدود الدراسة:

يوجد إطاران مهمان لحدود الدراسة هما:

أ- **الحدود المكانية:**

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في تطبيقها على مصر.

ب- **الحدود الزمانية:**

أمّا الحدود الزمنية فتتمثل في تطبيق الدراسة على مصر خلال المرحلة من خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢). وقد كان اختيار هذه المدة مبنيًّا على أغراض تحليلية ضرورية؛ بسبب توفر بيانات سلاسل زمنية متسقة بشأن العديد من المتغيرات المطلوبة لتقدير النموذج الاقتصادي القياسي.

سابعًا- منهجية الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض اعتمد البحث على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** استُخدِم في التعرف على وتوصيف الشمول المالي والتجارة الالكترونية في مصر.
- **المنهج التحليلي:** اعتمد عليه في تحليل مؤشرات التجارة الإلكترونية والشمول المالي.

ثامنًا- الإطار النظري للدراسة.

الشمول المالى والتجارة الالكترونية مهمان فى تحفيز الاستقرار الاقتصادى فى العديد من الدول .

١١٨- الشمول المالي

أ . المفهوم والأهمية

- يعد الشمول المالي واحدًا من الموضوعات حديثة التناول والدراسة التي برزت على الساحة الدولية، وخاصة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، إذ اتضح للعيان مدى الاهتمام العالمي من خلال المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول

المالي، هذا إلى جانب موضوعات أخرى أقل أهمية عن ذلك؛ كالاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانات قطاع المنشأة الصغيرة والمتوسطة [١].

يعد كذلك الشمول المالي مفهومًا واسعًا، ويعرَف على أنه العملية التي تضمن استخدام النظام المالي الرسمي وسهولة الوصول والتوافر لجميع الأفراد في المجتمع [٢].

يعرف الشمول المالي أيضًا على أنه عملية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، واستخدامها من خلال الشركات. وينظر إليها صانعو السياسات على أنها وسيلة للتحسين من معيشة الناس، والحد من مستوى الفقر، وهو يحتوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة، والمعدومين ماليًا من خلال مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي تُقدَّم بشكل مسؤول، وبتكلفة معقولة للعمال، ومستدامة لمقدمي الخدمات [٣].

ب- أهمية الشمول المالي

تتضح أهمية الشمول المالي من خلال النقاط التالية[٤]:-

- يجذب الشمول المالي المستثمرين من الأسواق العالمية إلى بلدنا؛ مما يؤدي إلى زيادة في فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد، وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول إلى المدفوعات الإلكترونية.
- يسهل النظام العالي الشامل من التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية؛ ومن ثم يقلل من تكلفة رأس المال.
- يوفر الشمول المالي مكانًا آمنًا للأفراد للادخار في المستقبل، ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي.
- يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكنها المساعدة في الحد من الفقر، وتقليل عدم المساواة في الدخل.

[١] ضيف، فضيل البشير (٢٠٢٠)، "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلة ٦، عدد ١، ص ٤٧١-٤٨٥.

[٢] شنبي صورية بن الخضر، السعيد (٢٠١٩)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد ٢، المجلد ٣، ص ٢٥- ١٢٩- ١٠٤.

[٣] لشحادة، عبد الرزاق وقاسم، عامر والرفاعي، غالب عوض (٢٠٢٠)، "مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة الأعمال والقانون، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد ٤، العدد ٢، ص ١- ١٧- ٢٤.

[٤] معوض، تغريد مختار سيد وعلم الدين مي محمد، (٢٠٢١) تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا Covid19 ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد ١، العدد ٤١، ص ١- ٤١.

- يوفر الشمول المالي فرصًا للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع، والأقاليم، والجنس، والدخل، وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية، ويكمن نجاح الشمول المالي في تقديم تشريعات مختلفة، ومحو الأمية المالية، والاستفادة من التكنولوجيا، وما إلى ذلك.
- يمهد الشمول المالي الطريق نحو النمو والتنمية، وذلك من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

٢- الأبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

اتفق كل من قادة مجموعة العشرين "G20" مع أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFT) في مؤتمر لوس كابوس الذي عُقِد عام ٢٠١٢ على تقديم توصية تحوي ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي لقياس الشمول المالي، على النحو التالي:

- البعد الأول: الوصول للخدمات المالية (Access dimension)[٥]

ويشير إلى قدرة المؤسسات الرسمية على استخدام الخدمات المالية، ويلزم تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح، واستخدام حساب مصرفي، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، وهي: -

أ. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠ من البالغين.

ب. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع.

ج. حسابات النقود الإلكترونية.

د. مدى الارتباط بين نقاط تقديم الخدمة.

هـ. النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يقطنون الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

- البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension)[٦]

ويشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي؛ مما يتطلب جمع بيانات حول مدى الانتظام في الاستخدام عبر مدة زمنية معينة، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات من أهمها ما يلي:-

[5] Akhil D., 2013, "Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2, pp. 58-59.

[6] Alexandra Z., Weill L., (2016), "The determinants of financial inclusion in Africa", Review of Development Finance, vol. 6. p.p.47-53.

أ. نسبة البالغين أصحاب النوع الواحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، وعدد حسابات الودائع المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.

ب. نسبة البالغين ذوي النوع الواحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، وعدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.

ج. عند معاملات الدفع خلال الهاتف.

د. نسبة البالغين المستخدمين حسابًا بنكيًّا استخدامًا دائمًا.

هـ. نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

و. نسبة البالغين المتلقين تحويلات مالية محلية، أو دولية.

ز. نسبة الشركات المتوسطة، أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية، الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع، وقروض قائمة.

- البعد الثالث: جودة الخدمات المالية[٧](Quality)

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المالية ونوعيتها مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض، إضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل أخرى غير ملموسة؛ مثل ثقة المستهلك، ويقاس هذا البعد من خلال مجموعة من المؤشرات التي من أهمها: القدرة على تحمل التكاليف، حيث يقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال:-

(أ) معرفة متوسط التكلفة الشهرية من أجل الحصول على حساب أساسي بناءً على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

(ب) متوسط الرسوم السنوية كي نحافظ على حساب جارٍ أساسي .

(ج) متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

(د) نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية ذات ثمن غالٍ.

٣- <u>مؤشرات الشمول المالي</u>[٨].

أ- الشفافية:Transparency

[7] Ramji M., (2019) "Financial Inclusion in Gulbarga:Finding Usage in Access", Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No. 26, p.677.

[8] Kunt, Asli D., and Klapper L., 2023, "Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group Finance and Private Sector Development Team, WPS6025, p.p. 3-5.

يلزم مؤشر الشفافية على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات متعلقة بالخدمات المالية؛ لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، وكذلك يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:-

– نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة، وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

ب- الراحة والسهولة : Convenience[9]

يستخدم ها المؤشر في قياس أوجه نظر العملاء حول سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة من متوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء مصطفين في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

ج-حماية المستهلك Consumer protection[10] :

يسلط هذا المؤشر الضوء على القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، ومنع الشركات من الحصول على أي مزايا غير عادلة من خلال طرق الاحتيال، والممارسات غير العادلة، وتحمي تلك القوانين حقوق المستهلك من خلال الآتي:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير الشكاوى، والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة؛ كوجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣ إلى ٦ شهور الأخيرة، وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع غطاها صندوق تأمين الودائع.

د- **التثقيف العالي Financial Education :**

يهدف إلى معرفة المستخدمين من التخطيط، وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:

[9] Bao Z, Zhai S., and He J., 2018, "Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance", ProQuest, Vol. 10, Issue. 4, pp. 3-5.

[10] World Bank, 2014, "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative, p.15.

– قياس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية، وقدرته على حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل معدل المخاطرة، التضخم، والتنويع.

– النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

هـ – المديونية والسلوك المالي Indebtedness :

تعد المديونية إحدى أهم السمات للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضون في السداد ضمن مدة زمنية معينة، وذلك من خلال:

– نسبة المقترضين الذين يتأخرون عن ٣٠ يومًا عن سداد القرض.

– كيفية حل الأزمات المالية بواسطة الزبائن؛ سواء بالاقتراض من الأصدقاء والأقارب، أو بيع الأصول، أو استخدام وفورات إذا كان قرضًا بنكيًّا.

و – العوائق الائتمانية[11] Barriers

يمنح الشمول المالي العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية من ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك عن طريق:

– نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة أفرع مالية رسمية للمؤسسات

– نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.

– مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

٤ – الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي:

- يعد العرض النقدي والسيولة النقدية من أهم محددات التضخم، وفي يتبين في إطار العلاقة الإيجابية بين العرض النقدي والسيولة النقدية بالأسواق ومعدلات التضخم العلاقة الترضية بين العرض النقدي والسيولة النقدية وبين معدلات التضخم؛ فكلما ازداد العرض النقدي والسيولة النقدية بالسوق؛ ازدادت معدلات التضخم؛ يؤدي أيضًا إسهام الشمول المالي في تقليل السيولة المحلية إلى إسهامه في تقليل معدلات التضخم، وفي عام ٢٠٢٠ سجَّل متوسط التضخم العام في مصر حوالي ٥.١%؛ وهو أدنى مستوى تضخم سجلته مصر منذ سنوات وذلك مقابل ٨.٣% عام

[11] Asli D., 2015, "The Global Findex Database 2014 Measuring Financial Inclusion around the World", world bank group, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, WPS7255, p.1.

2015[١٢]، ويضاف إلى ذلك أن له دورًا فعالًا في دعم السيولة النقدية بتوفير نحو ٢٥٪ من تكلفة إصدار العملة التي يمكن توجيهها إلى القطاعات التنموية الصناعية والخدمية.

- يتيح الشمول المالي إمكانية تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتيح الفرصة أيضًا في دمج نسبة ملموسة من الاقتصاد غير الرسمي من أصحاب المهن الحرة والأنشطة البدائية، والمؤسسات الصغيرة في الاقتصاد القومي[١٣]، وتتباين التقديرات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث يقدر بـ٣ تريليون جنيه[١٤]، ويقدر حجم إنتاج المؤسسات غير الرسمية بحوالي ١.٢ تريليون جنيه؛ مما يخلق خسائر تتكبدها الدولة نتيجة عدم تبعيته للاقتصاد الرسمي، وفقدان حصيلة ضريبية تصل إلى ١.٤ تريليون جنية[١٥]، وكذلك يبلغ حجم المنشآت الاقتصادية غير الرسمية في مصر حوالى ٢ مليون منشأة بنسبة ٥٣% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر، وتتسع لعدد من العاملين يصل إلى حوالي ٤ مليون عامل بنسبة ٢٩.٣% من إجمالي عدد العمال في المنشآت الاقتصادية؛ لذلك أعلنت وزارة المالية انتهاء الحكومة من صياغة مشروع قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي[١٦].
- قلل الشمول المالي والتحول الرقمي من التعامل بالأوراق النقدية، وحلت التحويلات البنكية ووسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول محلها؛ مما أسهم إسهامًا كبيرًا في الحد من التعاملات المالية غير الرسمية[١٧]، وأسهم أيضًا استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد في محاربة كل من عمليات الفساد، وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال، وأعلن البنك المركزي أن عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك المحلية ٣٦.٩ مليون بطاقة مصرفية في نهاية ٢٠٢٠ مقابل ٣١.٣ مليون بطاقة مصرفية في نهاية عام ٢٠١٨ بزياده قدرها ٥.٣ مليون بطاقة مصرفية، في حين سجلت عدد البطاقات المدفوعة ١٧,٣ مليون بطاقة بزيادة قدرها ٤.٥ مليون بطاقة في نهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ١١.٦٩٦ مليون بطاقة نهاية عام.٢٠١٨[١٨].

---

[١٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥.

[13] James F. Devlin, (2009), An analysis of influences on total financial exclusion, The Service Industries Journal, Volume 29.

[١٤] تقرير مجلس الوزراء، عام ٢٠٢٠.

[١٥] لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات، ٢٠٢٠.

[١٦] تقرير وزارة المالية، ١٥ مايو ، ٢٠١٩.

[١٧] الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠.

[١٨] البنك المركزي المصري، النشرة السنوية، ٢٠١٨ – ٢٠٢٠.

٢١٨- التجارة الإلكترونية

- (المفهوم والخصائص والأهمية).

في الواقع لا يوجد تعريف محدد للتجارة الإلكترونية حتى الآن، وذلك لعدة أسباب منها: تعدد الجهات والمنظمات المعرفة لها؛ لذلك ندرج منها:

أ- **منظمة التجارة العالمية OMC** : تعرف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية على أنها: أنشطة إنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها وتسويقها، وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية [١٩].

ب- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE:** تعرف التجارة الإلكترونية على أنها: شاملة لجميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد بين الشركات والأفراد، والتي تقوم على أساس التبادل الإلكتروني، سواء كانت مكتوبة أم مرئية أو مسموعة، إضافةإلى ذلك مشول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية إلكترونيًا ومدى تأثريها في المؤسسات والعمليات التي تدعم الأنشطة التجارية وتحكمها[٢٠].

ت- **تعريف آخر للتجارة الإلكترونية:** هي عمليات البيع والشراء بين الأفراد والشركات، أو بين الأفراد وبعضهم بعضًا، أو بين الشركات وبعضها من خلال شبكة الإنترنت؛ وذلك باستعراض الكتالوج الإلكتروني المعروض على الشبكة[٢١].

اتفقت جميع وجهات النظر المختلفة على أهمية التجارة الإلكترونية ودورها في النشاط الاقتصادي، ومن التطبيقات المباشرة للتجارة الإلكترونية (التسوق عبر الإنترنت) Internet shopping و (التسويق عبر الإنترنت)Internet Marketing ، وقد تعددت مواقع التسوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت؛ فهناك مواقع تبيع المعلومات وهي (e– books)؛ أي الكتب الإلكترونية، وأخرى تبيع البرامج(softwares)، ومواقع تبيع السيارات الجديدة والمستعملة، وأخرى تبيع أجهزة الكومبيوتر وملحقاتها(Hardware)، وأخرى لبيع المجوهرات.

وتوجد أيضًا مواقع مجمعة مثل موقع (نايل كوميرس)؛ ذلك الموقع الذي يشكل سوقًا أشبه بسوق تجاري كبير يبيع منتجات متنوعة لشركات عديدة؛ حيث يمثل (مول) Mall كبير يضم العديد من

[١٩] إبراهيم العيسوي، "التجارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية - مصر، ٢٠٠٣ ، ص١١ - ١٢.
[٢٠] أحمد عبد الخالق، "التجارة الإلكترونية والعولمة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - مصر، ٢٠٢٣، ص ٣٤.
[٢١] حسن موسي، "التجارة الإلكترونية"، ملفات الأهرام، العدد (٤٢٠٩١)، مارس ٢٠٠٢.

المحلات المختلفة من حيث المنتجات والأسعار ومستوى خدماتها، لكنها تشترك من حيث الوظيفة؛ وهي إتمام عمليات البيع والشراء للزبائن على الشبكة[٢٢].

ويحدث خلط بين لفظ التجارة الإلكترونية(E- Commerce) ولفظ الأعمال الإلكترونية (E-Business)، والاعتقاد بانعدام الفرق بينهما، لكن هذا خطأ شائع؛ لاتساع نطاق الأعمال الإلكترونية مقارنة بالتجارة الإلكترونية[٢٣].

- **خصائص التجارة الإلكترونية وأهميتها:**

١. خصائص التجارة الإلكترونية:

تمتاز التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص وتتضح على النحو التالي:

أ. **الطابع العالمي للتجارة الإلكترونية:** إن أنشطة التجارة الإلكترونية ذات طابع عالمي؛ فهي لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية، فأي نشاط تجاري يقدم سلعًا أو خدمات على الإنترنت، لا يعني بالضرورة الانتقال إلى المنطقة الجغرافية بعينها، فإنشاء موقع تجاري على الإنترنت يمكن صاحب الشركة– كبيرة كانت أو صغيرة – من التغلغل إلى أسواق ومستخدمي شبكة الإنترنت في أنحاء العالم كله[٢٤].

ب. **غياب التعامل الورقي في معاملات التجارة الإلكترونية:** تبدأ مرحلة إتمام أي صفقة تجارية كاملة من مرحلة التفاوض على الشراء، والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها إلكترونيًّا؛ حيث يتم دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق، وهذا ما يدعم هدف التجارة الإلكترونية؛ وهو إنشاء مجتمع اللاورقية؛ لذلك شرعت منظمات دولية وحكومات متعددة في وضع قانون خاص بالتجارة الإلكترونية، ووضع الصفة القانونية على المحررات الإلكترونية، والعقود الإلكترونية، والتوصيات الإلكترونية، والوفاء بالنقود الإلكترونية[٢٥] .

ج. **عدم الكشف عن هوية المتعاملين:** تتم تعاملات التجارة الإلكترونية بين أطراف قد يفصل بينهما آلاف الأميال، وقد يختلف التوقيت الزمني بينهم كذلك؛ مما يؤدي إلى غياب المعلومات الكافية عن المتعاملين بين بعضهم بعضًا؛ مما قد يخلق سلبيات كتقديم معلومات زائفة، أو

---

[٢٢] إسراء مؤيد عبد الله، "التسويق الإلكتروني"، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث عشر، ٢٠٠٦، ص ٢٥٨.

[٢٣] سامرة نعمة كامل، "مفهوم التجارة الإلكترونية ومزاياها وتأثيرها على المجتمع العربي"، (بحث منشور)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٠)، العدد٢ ، ٢٠٠٨، ص ٩٤.

[٢٤] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص٣١، ٣٢.

[٢٥] خالد ممدوح إبراهيم، "لوجستيات التجارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٥٤.

تقديم بطاقات ائتمانية مسروقة، أو إساءة استخدام المعلومات أثناء التعامل؛ وهذا ما يثير مسألة الخصوصية وسرية المعلومات، لكن التقدم الذي تشهده التكنولوجيا الحديثة سيوفر– قطعًا – الأمان، والموثوقية، والنزاهة، والصدق في التعاملات التجارية عبر الإنترنت [٢٦].

د. **سرعة تغيير المفاهيم والأنشطة في التجارة الإلكترونية:** يعرِّض اتساع حجم نطاق التجارة الإلكترونية إلى تأثرها الواضح بالتغيرات المتسارعة التي تتعرض لها أنشطتها، وذلك نظرًا إلى ارتباط أنشطتها بوسائل الاتصال الإلكتروني، ومجالات الاتصالات والمعلومات المعروفة أيضًا بالتغيرات المتسارعة.

- **أهمية التجارة الإلكترونية:**

أ. أهمية التجارة الإلكترونية على المستوى القومي:

تنخفض تكلفة أهمية التجارة الالكترونية في أداء التسويق؛ لكونها قناةً للتوزيع على المستويين القومي والعالمي؛ مما يؤدي إلى العديد من الآثار المباشرة التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لوحدات الأعمال في البيئة العالمية؛ ومن ثم خلق طلب فعال على المنتجات، وفيما يلي نبرز تأثير هذا الطلب في الاقتصاد القومي[٢٧]:

- **دوران عجلة التنمية الاقتصادية:** إن خلق طلب فعال (داخلي / خارجي) على المنتجات المختلفة من شأنه أن يزيد الإنتاج؛ ومن ثم زيادة الاستثمارات من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة، والتوسيع في الوحدات القائمة، وكذلك تؤدي زيادة الصادرات بدورها إلى زيادة النقد الأجنبي الموجه؛ مما يساعد في دعم الاستثمارات في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى توفير المواد اللازمة من التكنولوجيات، والمستلزمات الأخرى التي تعمل على تطوير المنتجات المصدر، وزيادة جودتها.
- **توفير فرص عمل جديدة:** تسهم التجارة الإلكترونية في توفير العديد من فرص العمل الجديدة في المجالات المختلفة، حيث إن خلق الطلب على المنتجات وما يتطلبه ذلك من زيادة الاستثمارات من خلال إقامة وحدات جديدة أو التوسيع في الوحدات القائمة يتطلب المزيد من العمالة بمستوياتها المختلفة.

[٢٦] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.
[٢٧] عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات التجارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٢-٢٥.

- **مساعدة وحدات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم:** يعد توفير مناخ ملائم لوحدات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم الجديدة للبدء في ممارسة نشاطها الميزة الرئيسية للتجارة الإلكترونية، بل هي المضمون الرئيسي الذي نشأت عليه التجارة الإلكترونية، ففي ظل التجارة التقليدية لم تتمكن وحدات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من الصمود ومواجهة وحدات الأعمال القائمة التي تبسط نفوذها، وسيطرتها على السوق المحلية المستغلة ذلك بحجمها الكبير ونفقاتها المنخفضة؛ وبالتالي تعجز هذه الوحدات على أن يصبح لها كيان اقتصادي مستقل؛ مما يقلل من فرصتها في التواجد في الأسواق، ومن ثم تعد التجارة الإلكترونية هي الطريق لهذه الوحدات للتواجد المادي بحيث تصبح على قدم المساواة مع وحدات الأعمال القائمة والكبيرة.
- **منع الاحتكار:** تؤدي التجارة الإلكترونية وما تحمله من شفافية، ومعلومات متوفرةتوافر المعلومات لكل من البائع والمشتري إلى تقليل الاحتكار، واتجاه السوق إلى سوق تنافسية، تخضع لآليات العرض والطلب في تحديد السعر والتوازن.
- **تنشيط الصادرات والواردات:** تستطيع التجارة الإلكترونية أن تسهم في حل بعض المشكلات التي تعترض الصادرات، وذلك من خلال إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية بغض النظر عن الفوارق الزمنية والمكانية، وتوافر جميع المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات، وكيفية الحصول عليها، خاصة في ظل التنافس في الأسواق العالمية، ونجد أن بعض الدول خاصة الدول النامية سوف تجد صعوبة في الحصول على نصيب من الأسواق العالمية، ولكن يأتي دور التجارة الإلكترونية هنا؛ لتفعيل هذا الدور، وفرض بيئة تنافسية على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك من خلال تجميع معلومات عن السلع والخدمات بطريقة أفضل، والمعلومات عن الأسعار في الأسواق العالمية التي تسمح بتحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين، لذا تمثل التجارة الإلكترونية ميدانًا فعالًا لتنشيط الصادرات بشرط تلبية احتياجات السوق من حيث السعر المنافس والجودة العالية والوقت المناسب.

ب. أهمية التجارة الإلكترونية داخل المنظمات:

تستطيع أي منظمة أن تحول نشاطها إلى الشبكة العنكبوتية، فعلى سبيل المثال يمكن تقديم معظم الخدمات عبر الشبكة مثل حجز إقامة بفندق في أي دولة، أو حجز تذكرة طيران، أو أخذ تذكرة، أو أخذ موعد مع طبيب في عيادة، أو مستشفى، أو الحصول على تقرير، أو معلومات في أي جهة،

أما بالنسبة للسلع فيمكن لبعضها الحصول عليها من خلال تقرير أو معلومات في أي جهة، وبعضها يمكن الحصول عليها عبر الشبكة مثل كتاب أو أغانٍ أو برامج كمبيوتر، أما معظم السلع تتطلب تسليمها بالطرق التقليدية، بينما تتم جميع المعاملات الأخرى عبر الشبكة، فمن بين الأهمية للتجارة الإلكترونية داخل المنظمات نذكر ما يلي[٢٨]:

- تسمح التجارة الإلكترونية بالتسوق الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، وعن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بين المتعاملين، وقد استغنت بذلك عن المستندات الورقية، وما تستلزمه من نفقات، وتسهم كذلك في تبسيط عمليات المشروعات وتنظيمها، وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية.
- توفر في النفقات الإدارية ونفقات الاتصال وغيرها، حيث تعد بديلًا عن تخصيص جزء كبير من رأس المال في إنشاء علاقات مستمرة بين البائعين والمشترين.
- ترشيد النفقات التي يتخذها كل من البائعين والمشترين بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب، وبالطريقة المنسقة والدقيقة؛ مما يتيح بمنتهى السهولة المقارنة بين المنتجات سواء من ناحية الأسعار أو الجودة أو طريقة الدفع.
- تعد ذات أهمية خاصة لكل من المنتجين والمستهلكين خاصة في الدول النامية، حيث إنها تستطيع التغلب على الحوافز التقليدية للمسافة، ونقص المعلومات عن الفرص التصديرية.

ازدادت أهمية التجارة الإلكترونية ازديادًا كبيرًا في عام ٢٠٢٠ في ظل قيود التباعد الاجتماعي التي فرضت أثناء انتشار جائحة كوفيد – ١٩ لاحتوائها والحد من انتشارها.

٢. مزايا التجارة الإلكترونية وعيوبها:

ينتج عن تقدم التجارة الإلكترونية تحقيق مكاسب عديدة بالنسبة للأفراد والمؤسسات، وبرغم تلك المزايا التي تكسبها التجارة الإلكترونية لمعتمديها فهي لا تخلو من بعض العيوب.

- مزايا التجارة الإلكترونية:

تتسم التجارة الإلكترونية بعدة المزايا؛ وهي كما يلي:

[٢٨] ناصر وسام خليل، "التجارة والتسويق الإلكتروني"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان ـ الأردن، ٢٠٠٩، ص ٤٠ ـ ٤١.

١- المزايا بالنسبة للأفراد[٢٩]:

أ. **توفير الوقت والجهد:** تفتح المواقع الإلكترونية أو الأسواق الالكترونية ٧ أيام أسبوعيًا، و٢٤ ساعة يوميًا؛ مما يوفر على العميل الوقت، أو الانتظار في طابور شراء منتج معين، وكذلك لا يتطلب شراء أحد المنتجات أكثر من النقر على المنتج، وإدخال بعض معلومات البطاقة الائتمانية، ويوجد بالإضافة أنظمة دفع عديدة وملائمة مثل: التسديد عند الاستلام نقدًا، أو استخدام النقود الإلكترونية.

ب. **حرية الاختيار:** يمكن للعميل من خلال عمليات الشراء عبر التجارة الالكترونية المقارنة بين أسعار السلع والخدمات المتوفرة عبر الإنترنت وأشكالها، ويمكنه زيارة العديد من المواقع لاختيار الأنسب، وتتيح بعض المواقع كذلك إمكانية تجربة السلع كبرامج الكمبيوتر والألعاب، وإمكانية التواصل مع شركات عالمية خارج النطاق المحلي[٣٠].

ج. **خفض الأسعار:** إن التسوق عبر الإنترنت يوفر للمستهلك تجنب تكاليف إضافية، وتخفيض نفقاته مقارنة بالتسوق العادي، وهذا ما يصب في صالح العميل، وكذلك يمكنه الاستفادة من عروض الخصم الكبيرة التي تطلقها الكثير من الشركات عبر الإنترنت.

د. **نيل رضا العملاء:** تتكفل الشركات المتواجدة عبر الإنترنت بالإجابة والرد على تساؤلات عملائها من خلال التخاطب الشخصي، أو عبر البريد الإلكتروني، حيث يوفر الإنترنت ميزة الإجابة عن استفسارات العملاء؛ مما يتيح خدمات أفضل للعملاء، ويستحوذ على رضاهم.

٢- مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات:

أ. **تسويق أكثر فعالية وأكثر ربحًا:** تتيح خاصية الطابع العالمي في التجارة الإلكترونية للمؤسسات التغلغل في الأسواق العالمية؛ مما يوسع قاعدة عملائها عبر العالم؛ وبالتالي جني أرباح إضافية، ويكون هذا طيلة أيام السنة، وبدون أي انقطاع.

ب. **تخفيض مصاريف المؤسسات:** استخدام عدة تجهيزات من أجل الترويج وجذب العملاء في التجارة التقليدية حيث تشمل ميزانية المؤسسة بتكاليف إضافية، وتشمل أيضًاالصيانة وإعداد المكاتب، في حين تعد هذه العمليات في التجارة الإلكترونية أكثر اقتصادية، فوجود قاعدة

[٢٩] إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية – مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥، ص ٦٧-٦٩.
[٣٠] حسن يوسف، "الاقتصاد الإلكتروني"، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٢، ص ٢٣-٢٤.

بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في المؤسسة، وأسماء العملاء؛ مما يتيح استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة.

ج. **تواصل فعال مع الشركاء والعملاء:** توفر التجارة الإلكترونية فرصًا للمؤسسات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الأخرى (الموردين)، فالتجارة الإلكترونية تقلص المسافات، وتعبر الحدود؛ مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء.

٣ . المزايا على المستوى القومي:

تتمثل أهم المكاسب التي تعود على المجتمع من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية في:

أ- **دعم التجارة الخارجية:** إن التجارة الإلكترونية تؤدي إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال تسويق السلع والخدمات عالميًا، وبتكلفة محدودة؛ مما يوفر فرص زيادة معدلات الصادرات.

ب- دعم التنمية الاقتصادية: تقدم التجارة الإلكترونية خفضًا لتكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وتوفير الوقت والمكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية، وتحسين المستوى التكنولوجي، ورفع مهارات العمالة، ويعد كل هذا من أهم مقومات نجاح التجارة الإلكترونية، فنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم في زيادة حركة التجارة الدولية بفعالية وكفاءة؛ مما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

ج- دعم التوظيف: تمكن التجارة الإلكترونية من إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد، وربطها بالأسواق العالمية بأقل تكاليف استثمارية؛ وبالتالي خلق فرص جديدة للتوظيف، خاصة إذا كان الأفراد متخصصين في تقديم خدمات على المستوى المحلي والعالمي دون الحاجة إلى الانتقال، ونضيف على ذلك الوظائف التي تقدمها التجارة الإلكترونية في المجالات المتعلقة بتطبيق التجارة الإلكترونية كالمتخصصين في إنشاء المواقع الإلكترونية، والعاملين الإداريين والفنيين في المتاجر الإلكترونية؛ مما يسهم في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

د- دعم القطاعات التكنولوجية: يؤدي انتشار التجارة الإلكترونية على المستوى القومي إلى ظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصال من أجل دعم البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، وقد ظهر- مع نمو التجارة الإلكترونية وانتشار استخدامها - فرص استثمارية لتوجيه رؤوس الأموال

للعمل في تطوير وتحسين وتحديث البنية التحتية الإلكترونية؛ مما يؤدي إلى خلق قطاعات تكنولوجية متقدمة تدعم الاقتصاد القومي[٣١] .

- عيوب التجارة الإلكترونية:

كما تمتاز التجارة الإلكترونية بعدة ميزات، يوجد بها أيضًا بعض العيوب، التي يمكن عرضها على النحو التالي:

- ✓ سرقة أو تزييف البطاقات الائتمانية يؤدي إلى تحمل أصحابها تكاليف سلع وخدمات لم يتم شراؤها.
- ✓ غياب التعامل الورقي في التجارة الإلكترونية يهدد مصالح العملاء والشركاء والبنوك نتيجة إمكانية حدوث تزوير في البيانات، أو تلاعب بالفواتير والمستندات عند الطلب.
- ✓ صعوبة التحقق من هوية المتعاملين في التجارة الإلكترونية نظرًا لغياب العلاقة المباشرة بين العملاء؛ فقد يتم إبرام عقد بيع بين البائع ومشترٍ يبعد عنه آلاف الأميال، ويختلف عنه في التوقيت الزمني[٣٢].
- ✓ استيراد سلع يمنع استعمالها في الأسواق المحلية.
- ✓ حدوث اختراقات في شبكة الإنترنت؛ مما يؤدي إلى فضح أسرار العملاء والبنوك والشركات.
- ✓ فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يحبها المستهلك في ممارسته للتسويق من خلال التفاعل الاجتماعي بين البائع والمشتري.
- ✓ اندفاع البعض وتورطهم نحو شراء السلع التي قد لا يحتاجها الفرد نتيجة جاذبية الإعلان وسهولة الشراء ببطاقة الائتمان.

٣. حجم التجارة الإلكترونية في العالم:

نما حجم التجارة الإلكترونية نُموًّا سريعًا خلال الآونة الأخيرة، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-١٩؛ حيث بلغ أعداد المتسوقين عبر الشبكة العالمية للمعلومات في العالم حوالي ١.٥ مليار شخص في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي بلغ نحو ١.٤ مليار شخص؛ أي بزيادة قدرها ٧ في المائة، وقد أسهمت الجائحة في سرعة التحول صوب التجارة الإلكترونيــة، حيث سعى كل من

[٣١] حدو بن عبيزة- عدوكة لخضر، "التجارة الإلكترونية منافعها ومعوقاتها ومتطلبات نجاحها"، الملتقى العالمي حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر. عرض تجارب دولية، المركز الجامعي، الجزائر، ٢٠١١، ص ٩.

[٣٢] محمد صالح الحناوي، "مقدمة في عصر التكنولوجيا"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٦٩.

الأفراد والشركات إلى التغلب على مختلف إجراءات الإغلاق، وقيود السفر بالتسوق عبر الشبكة العالمية للمعلومات.

لقد منحت جائحة كوفيد ١٩ في وقت قصير دافعًا للتسوق قويًّا ومتسارعًا عبر الشبكة العالمية للمعلومات؛ فزادت قيمة مبيعات التجزئة زيادة ملموسة؛ نتيجة المخاوف الصحية التي جعلت من التجارة الإلكترونيــة المنقذ الوحيد لأسواق التجزئة على مستوى العالم؛ بسبب خوف الكثير من الأفراد والمستهلكين من التسوق المباشر أكثر من أي وقت مضي، إضافة إلى اتجاه الدول نحو الإغلاق التام أو الجزئي لمجابهة واحتواء تداعيات الجائحة.

تشير التقديرات في هذا الصدد إلى ارتفاع حصة التسوق الإلكتورني حيث شكلت ١٧% من إجمالي العالمية للمعلومات مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي بلغت نسبة التصفح فيه نحو ١٣% [٣٣].

أما توزيع إجمالي عدد المتسوقين عبر الشبكة العالمية للمعلومات المحليين وعبر الحدود قد بلغ نحو ١.٤٥ مليار مستخدم، ويشير تقرير الأونكتاد إلى أن نسبة التسوق المحلي (التسوق داخل حدود نفس الدولة) بلغت نحو ٧٧ في المائة من إجمالي التسوق عبر الشبكة العالمية للمعلومات في عام ٢٠١٩ بإجمالي ١.١٢ مليار مستخدم، في حين بلغ عدد المتسوقين عبر الحدود ٣٣٠ مليون مستخدم بما يمثل ٢٣ في المائة من إجمالي المتسوقين إلكترونيًّا في الشكل التالي:

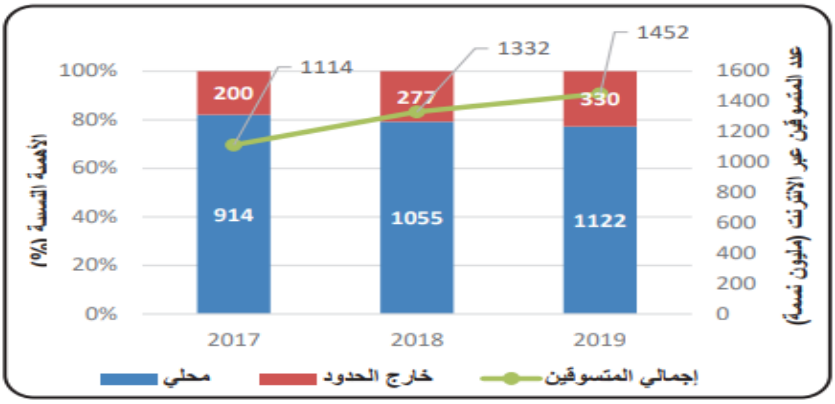

Source: UNCTAD (2021), Estimates of Global E-Commerce

الشكل رقم (١)

إجمالي عدد المتسوقين إلكترونيًّا محليًّا وعالميًّا على مستوى العالم

[33] UNCTAD, (2020)." B2C E-Commerce Index 2020".

أشارت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)– فيما يخص قيمة عمليات التجارة الإلكترونية – في تقرير صادر لها في شهر مايو من عام ٢٠٢١ إلى ارتفاع قيمة مبيعات التجارة الإلكترونيــة بنحو ٨ في المائة لتبلغ حوالي ٢٦.٧ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠؛ أي ما يعادل ٣٠ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، مقارنة بنحو ٢٥,٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ [٣٤].

ارتفعت كذلك قيمة أنشطة التجارة الإلكترونيــة بين مؤسسات الأعمال(B2B) لتصل إلى حوالي ٢١.٨ تريليون دولار أمريكي؛ أي ما يعادل نحو ٨٢ في المائة من إجمالي التجارة الإلكترونيــة في عام ٢٠٢٠، في حين ارتفعت قيمة عمليات التجارة الإلكترونيــة بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين(C2B) إلى ٤.٩ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠.

وكذلك ارتفعت قيمة التجارة الإلكترونيــة بواسطة الشركات إلى المستهلكين لتمثل نحو ٤٤٠ مليار دولار أمريكي في عام٢٠٢٠، وبلغت حصتها من إجمالي أنشطة التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين حوالي ٢.١ في المائة.

يذكر أيضًا أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وكوريا الجنوبية استحوذت على أعلى قيمة لأنشطة التجارة الإلكترونية في عام ٢٠٢٠، وذلك بحصة بلغت نحو ٦٣ في المائة من إجمالي مبيعات التجارة الإلكترونيــة العالمية[٣٥].

حلت الصين في المركز الأول في مبيعات الشركات للأفراد عبر الحدود، مسجلة حوالي ١٠٥ مليار دولار أمريكي، فيما حلت في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة بلغت نحو ٩٠ مليار دولار أمريكي، بينما استحوذت كل من المملكة المتحدة، وهونج كونج على المركزين الثالث والرابع على التوالي[٣٦].

استحوذت الشركات الأمريكية على أكبر حصة من مبيعات مؤسسات الأعمال إلى المستهلكين(C2B) عبر الشبكة العالمية للمعلومات، حيث سجلت سبع شركات أمريكية من أصل إحدى عشرة شركة أعلى إيرادات لأنشطة التجارة الإلكترونية خلال عام ٢٠٢٠ على مستوى العالم، بينما تضمنت القائمة أربع شركات صينية[٣٧].

---

[34] UNCTAD. (2020), "Estimates of Global E-Commerce".
[35] Cross Border Trade of (B2C).
[36] UNCTAD, (2020). "Estimates of Global E-Commerce".
[37] UNCTAD, (2021). "B2C E-Commerce Index 2020".

سجلت شركة (على بابا) للتجارة الإلكترونيـــة الصينية أعلى إيرادات لأنشطة التجارة الإلكترونيـــة ما بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين، حيث بلغت إيراداتها حوالي ١.١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ بما يعادل حوالي ٢٣ في المائة من أنشطة التجارة الإلكترونية العالمية ما بين الشركات والمستهلكين، بينما حلت شركة أمازون الأمريكية في المركز الثاني بنسبة إيرادات بلغت ٥٧٥ مليار دولار أمريكي[٣٨].

٦- أثر آليات الشمول المالي على الأسواق الإلكترونية:

تسهم التكنولوجيا المالية في تبسيط أداء العمليات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء إسهامًا كبيرًا؛ مما يسهم كذلك في تعزيز الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها وتطويرها، حيث تسهم في تسريع العمليات المتعلقة بحصول العميل على الائتمان المطلوب له، فبدلًا من الانتظار أيامًا من أجل المراجعة ومعالجة البيانات وإعطاء العميل الموافقة بالقرض، فسوف يتم ذلك من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية بقدر حصول العميل على القرض المطلوب خلال فترة قصيرة، ومن خلال هاتفه، حيث يتم تقييم العميل لإعطاء الموافقة له أو الرفض، وذلك في خلال دقائق على الحاسب الآلي، ويظهر أثر التكنولوجيا المالية من خلال[٣٩]:-

أ- **إتمام المعاملات المالية بأمان وشفافية وتكلفة أقل:** يمكن للتكنولوجيا المالية كأحد أهم أسباب الشمول المالي أن تكون فعالة جدًّا في عملية المدفوعات والحوالات؛ لأنها ستوفر أمانًا أكبر، وتكلفة أقل للبنوك لإجراء أي معاملة بينها وبين عملائها، أو حتى بين البنوك بعضها بعضًا. وفي الوقت الحالي يوجد الكثير من الوسطاء في نظام المدفوعات، لكن سلسلة الكتل يمكنها إلغاء الكثير من الوسطاء، وهذه ميزة أساسية في التقنية.

ب- **إتمام التحويلات بالمناطق النائية دون الحاجة إلى بنية تحتية جديدة:** أدى عدم احتياج هذه التقنية إلى مراكز بيانات إلى إمكانية الاستخدام المباشر للمناطق النائية في البلدان النامية التي لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية الرسمية استخدامًا مباشرًا للحلول القائمة على تقنية سلسلة الكتل، وأن توفِّر التكاليف الهائلة لإنشاء بنية تحتية جديدة.

[38] UNCTAD (2020), "Estimates of Global E-commerce 2019 and preliminary assessment of COVID19 IMPACT ON ONLINE RETAIL 2020 ", Technical Notes on ICT for Development.
[39] Alexandra A., (2018) " Fin Tech as a facilitator for the capital market union?Working Papers, 18-15, , pp. 1-20.

ت- **إتمام المدفوعات والتحويلات المالية بسرعة فائقة:** تتمحور أهم تطبيقات تقنية سلسلة الكتل كأحد أهم وسائل الشمول المالي– بلا شك – حول المعاملات المالية؛ فهي تمتاز بسرعة نقل الأموال عبر الحدود من مكان لآخر في لحظات وسهولتها، مع رسوم تحويل أقل بكثير من الوضع القائم حاليًّا في البنوك غير المطبقة للتقنية.

ث- **توفير العقود الذكية التي تُضفِي المزيد من الشفافية:** تعد العقود الذكية Smart Contract من الحلول الأخرى التي توفرها التقنية، وهي التي تتحكم في حركة الأصول الرقمية بين الأطراف؛ حيث تهدف إلى إضفاء الثقة على جميع الاتفاقيات المالية من خلال جعل كل المعاملات المالية أكثر شفافية ومرئية للجميع، وبذلك يكون العملاء قادرين على مراقبة صرف هذه الأموال من خلال الحكومات للمساعدة في الحد من الفساد، أو حتى التهرب الضريبي في المستقبل.

ج- **الاستخدام في التمويل التجاري:** يتم استخدام التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التسويات في مجال التمويل التجاري، حيث تسهم هذه التقنية مستقبلًا في توفير طرق أسرع وأكثر أمانًا في نقل البضائع عبر الحدود، وتوفير خدمات التحويل اللحظية.

ح- **التقليل من التكاليف الزمنية والمادية للبنوك والعملاء:** يحقق تبني تقنية سلسلة الكتل باعتبارها واحدة من أهم وسائل الشمول المالي تقليل التكاليف بالنسبة للبنوك والعملاء على النحو التالي :

- ✓ التقليل من تكلفة التحويلات المالية التي نتجت من انعدام وجود طرف ثالث من خلال إعداد المحافظ الرقمية، والتعامل بها لتحويل الأموال بدون رسوم إضافية.
- ✓ التقليل من تكلفة عمليات تمويل التجارة الخارجية في عمليات الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال.
- ✓ التقليل من تكاليف البنية التحتية على إثر إجراء التحويلات المالية بالمناطق النائية دون الحاجة إلى إنشاء بنية تحتية جديدة، ومن خلال إلغاء الحاجة إلى عملية مطابقة البيانات.

خ- **تحقيق الشفافية والأمان والحد من عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية من خلال:**

- ✓ تحقيق المزيد من الشفافية والأمان لتسهيل رؤية المعاملات المالية مع عدم القدرة على تغيرها .

- ✓ تحقيق الشفافية في مقدرة البنك على أن يتابع المعاملات المالية للعملاء، ويحقق الأمان للعملاء من خلال ثبات العمليات المالية وعدم تغيرها عبر الزمان.
- ✓ تحقيق المزيد من الشفافية من خلال ما يُعرف بالعقود الذكية التي تهدف إلى إتمام المعاملات دون وسيط.
- ✓ القضاء على الفساد المالي بواسطة جعل البيانات مرئية، مع تجنب وجود وسيط لإتمام المعاملات المالية.

د- مواجهة المنافسة في ظل التحويلات: يكون ذلك من خلال مواجهة المنافسة من شركات العملات المشفرة التي تستخدم خدمات الدفع الإلكتروني، وكذلك يؤدي انخفاض تكلفة التحويلات إلى كسب البنوك ميزة تنافسية، وعدم اللجوء إلى الطرق غير الرسمية لإجراء تحويلات.

ذ- تعزيز الخدمات المصرفية والارتقاء بها من خلال:

- ✓ مساعدة البنوك في إجراء العمليات المالية بشكل أكثر سرعة ودقة.
- ✓ عدم الحاجة إلى بذل جهد إداري لحفظ السجلات أو تسوية الخلافات المتعلقة بالمعاملات.
- ✓ الإسهام في زيادة الكفاءة الإدارية، مع توفير البيانات وتبادلها بعضها مع بعض.
- ✓ الإسهام في تخفيض مخاطر التشغيل، وتحسين الكفاءة للبنوك.
- ✓ الإسهام في تحقيق المزيد من الشفافية للبنك والخصوصية للعميل.

٧- تأثير الشمول المالي في التجارة الإلكترونية:

أ – توسيع قاعدة العملاء:

- **زيادة الوصول:** يُمَكِّن الشمول المالي الأفراد غير المتعاملين مع البنوك من الوصول إلى الخدمات المالية؛ مما يزيد عدد المستهلكين الذين يمكنهم التسوق عبر الإنترنت.
- **تنوع العملاء:** يمكن أن يستفيد رواد الأعمال من فئات سكانية جديدةكالشباب والمجتمعات الريفية.

ب – تسهيل عمليات الدفع:

- **أنظمة دفع مرنة:** توفر الخدمات المالية التي تسمح بالدفع الإلكتروني تسهيلات عدة للعملاء في إتمام عمليات الشراء بسهولة.

- **الأمان والثقة:** توفر وسائل الدفع الإلكتروني أمانًا لازمًا للمستهلكين؛ مما يعزز ثقتهم في التجارة الإلكترونية.

ج – دعم ريادة الأعمال

- **تمويل المشروعات:** يتيح الشمول المالي لرواد الأعمال أن يحصلوا على القروض والتمويل اللازمين لإنشاء أعمالهم في التجارة الإلكترونية وتوسيعها.
- **الابتكار:** توفر أدوات الدفع الرقمية والتمويل الجماعي فرصًا جديدة للابتكار في نموذج الأعمال.

د– تحسين تجربة المستخدم من خلال:

- **خدمات مالية مدمجة:** يمكن أن تسهم المنصات المالية في تحسين تجربة التسوق عبر تقديم خيارات متعددة للدفع؛ مما يسهل اتخاذ القرار الشرائي.
- **الوصول إلى معلومات السوق:** تمكِّن البيانات المالية المستندة إلى الشمول المالي التجارَ من أن يفهموا سلوك العملاء، ويحسنوا إستراتيجيات التسويق.
- **تسهيل إجراء المعاملات التجارية إلكترونيًّا:** يسهل الشمول المالي إجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت من خلال توفير خدمات الدفع الإلكتروني، وذلك كالمحفظات الإلكترونية، وبطاقات الائتمان.
- **تعزيز ثقة المستهلكين:** يسهم توفر الخدمات المالية في بناء ثقة المستهلكين في التجارة الإلكترونية؛ مما يحثهم على الشراء الإلكتروني (عبر الإنترنت).

يتيح الشمول المالي لفئات جديدة من المجتمع، مثل أصحاب المشروعات الصغيرة، إمكانية الوصول إلى التجارة الإلكترونية؛ مما يزيد من حجم السوق.

يعزز الشمول المالي عم في مجال التجارة الإلكترونية، مثل منصات الدفع الجديدة والتسويق الرقمي.

٨– الشمول المالي في مصر :

اتضح بعد إلقاء الضوء على الاقتصاد المصري أن تنوع قطاعات الاقتصاد المصري، وسائر القطاعات الأخرى قد ساعد في سهولة الطلب الداخلي، إلى جانب عوامل أخرى منها صلابة القطاع المصرفي المصري، ومراحل الإصلاح التي مر بها في زيادة قدرته على أن يحتوي العديد من الأزمات العالمية مثل ٢٠٠٨، (والمحلية) كثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣؛ وهو ما

أدى إلى استمرار الاستقرار المالي، حيث انخفض معدل النمو من % ٧.٢ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٤.٧ في ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وسرعان ما بدأ في التعافي؛ ليصل إلى ٥.١%[٤٠] في ٢٠١٠، ولقد كان لثورة ٢٠١١ بعض التبعات على القطاع الخارجي متمثلة تمثلًا كبيرًا في انخفاض عائدات السياحة والاستثمارات، وكذلك ساعدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب سياسة البنك المركزي المصري في تكوين صافٍ كبير من الاحتياطيات الدولية، وقد ساعد ذلك أيضًا في تحمل هذه الصدمة؛ فلم يتأثر سعر الصرف واستمر تقريبًا على مستواه كما كان قبل الثورة؛ مما كان له الأثر الأكبر في تحجيم تضخم الأسعار، واستمر تقريبًا على مستواه قبل الثورة؛ مما حدَّ من تضخم الأسعار، وكذلك استمر البنك المركزي المصري في إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبي من خلال آلية العطاءات الدورية FX Auction التي طُبِّقَتْ منذ ديسمبر ٢٠١٢ ، إلى جانب نظام الانترينك الدولاري[٤١].

ويعلن البنك المركزي دائمًا– إلى جانب تلك العطاءات الدورية – عن عطاءات استثنائية وفقًا لحاجة السوق.

استطاع المستثمرون الأجانب كذلك استرداد أموالهم وتحويلها إلى بلادهم دون أدنى تأخير، وهو ما أدى إلى استقرار القطاع المالي، وهذا ما ساعد مستقبلًا في استرداد الثقة في الاقتصاد المصري بصورة سريعة، ومن المحتمل أيضًا أن تشهد الأعوام القادمة استمرارية تعافي القطاع الخارجي مستقبلًا، وذلك على خلفية رفع الكثير من الدول حظر السفر إلى مصر، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بعد المؤتمر الاقتصادي في مارس ٢٠١٥، بعد استتباب الاستقرار السياسي، وتحسن مناخ الاستثمار. وتعد الودائع هي المحرك الأساسي لنمو المراكز المالية للبنوك نموًّا صافيًا؛ حيث تمثل % ٨٤.٦% من إجمالي التزامات القطاع المصرفي المصري، وقد استمرت الودائع في النمو بمعدلات جيدة حيث بلغ معدل نمو الودائع ٢٣.٦ في نهاية عام ٢٠١٤ [٤٢].

على الرغم من سحب العملاء لحوالي ٣٢ مليار جنيه من ودائع القطاع المصرفي المصري لشراء شهادات قناة السويس فإن معدل نمو ودائع القطاع المصرفي المصري لم يتأثر، وخاصة ودائع

[٤٠] نبيل ذنون جاسم & مثال مرهون مبارك (٢٠١٠)، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلدة الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، العدد ٢٥، ص ١٢٣-١٣٨.

[٤١] شنبي صورية بن الخضر، السعيد (٢٠١٩)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد ٢، المجلد ٣، ص ٢٥- ١٠٤-١٢٩.

[٤٢] عبد الرزاق وقاسم، عامر والرفاعي، غالب عوض (٢٠٢٠)، "مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة الأعمال والقانون مجلة جامعة العين للأعمال والقانون المجلد٤، العدد٢، ص٢٣

القطاع العائلي لثقة المودعين في القطاع، وعلى الجانب الآخر استمر نمو القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء التي تمثل حوالي ٣١% من صافي المراكز للبنوك، وقد أدت القروض والتسهيلات إلى تطور تكنولوجيا المعلومات وما صاحبه من تطور وسائل الاتصالات والشبكات إلى وجود منافسة عالمية وتطور الأنشطة البنكية على مستوى العالم؛ مما أوجد منافسة على مستوى الجهاز المصرفي المصري؛ مما أوجد ضرورة تطور الأنشطة والخدمات البنكية في البنوك المصرية؛ لتتمكن من منافسة البنوك العالمية والأجنبية الموجودة داخل وخارج مصر؛ وذلك حرصًا على إمكانية منافسة البنوك المصرية للبنوك العالمية، وجذب العديد من العملاء، والإبقاء والحفاظ على عملاءها الحاليين بدلًا من فقدانهم لصالح البنوك الأجنبية؛ وبالتالي خسارة رؤوس الأموال والاستثمارات وتسربها خارج السوق المصري. وفي هذا الصدد بدأت البنوك المصرية في تطوير خدماتها الإلكترونية بمختلف أنواعها، وأتاحت الخدمات والأنشطة المشابهة لخدمات وأنشطة البنوك العالمية، فبدأت البنوك منذ عام ٢٠٠٧ تطور الأشكال المختلفة للخدمات البنكية الإلكترونية مثل الخدمات البنكية من خلال الإنترنت، والخدمات البنكية من خلال التليفون؛ ومن ثَمَّ تنوعت أنواع كروت الدفع، وارتفعت أعداد الكروت المصدرة، وتوسعت شبكات ماكينات الصراف الآلي، وأعداد ماكينات الدفع عند نقاط البيع، وكذلك أعداد المعاملات التامة بواسطة كروت الدفع[٤٣].

أما نسبة المتعاملين مع البنوك فقد زادت على صعيد الأفراد المتعاملين مع البنوك من ٣٢% في عام ٢٠١٦ إلى ٥٧% في عام ٢٠٢١، **وازداد كذلك عدد الحسابات المصرفية**؛ حيث افتُتِح أكثر من ١٠ ملايين حساب مصرفي جديد بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، وشهدت المدفوعات الرقمية في مصر زيادة بنسبة ٤٠٠% بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١؛ مما يعكس تزايد اعتماد التجارة الإلكترونية عام ٢٠٢٢، وسُجِّل أيضًا أكثر من ٨٠٠ مليون معاملة دفع إلكتروني في عام ٢٠٢١ [٤٤].

في عام ٢٠١٦، كان عدد مستخدمي الإنترنت في مصر حوالي ٤٠ مليون مستخدم، وارتفعت نسبة هذا العدد إلى حوالي ٦٠ مليون مستخدم عام ٢٠٢١، ويتوقع أيضًا أن يصل العدد إلى حوالي ٧٥ مليون مستخدم [٤٥].

---

[43] Culpeper, R., 2022. The role of the G20 in enhancing financial inclusion. Heinrich Böll Stiftung (The Green Political Foundation) Publication (February), pp.1-22.

[٤٤] تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.

[٤٥] تقرير وزارة الاتصالات، ٢٠٢٣.

في عام ٢٠٢٠؛ ازدادت معاملات الدفع الإلكتروني بنسبة ٢٠٠% مقارنة بالعام السابق، وفي عام ٢٠٢١ سُجِّل أكثر من ٨٠٠ مليون معاملة دفع إلكتروني، ومن المتوقع زيادة المعاملات بنسبة ٣٠٠% إضافية[٤٦].

يعد الشمول المالي والتجارة الإلكترونية من العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية؛ حيث يؤثر الشمول المالي تأثيرًا ملحوظًا في التجارة الإلكترونية في مصر من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية؛ مما يسهل التفاعل مع منصات التجارة الإلكترونية، وزيادة الثقة في المعاملات الرقمية.

أ – موقع مصر من أثر الشمول المالي على التجارة الإلكترونية.

نستعرض الآن– للتعرف على واقع الشمول المالي في مصر – في هذا الجزء وضع مصر وفقًا للمؤشرات العالمية للشمول المالي التي حصلت الدراسة عليها من بيانات مسح الوصول المالي.

يتضح من الجدول التالي أهم مؤشرات الشمول المالي في مصر.

جدول رقم (١)مؤشرات الشمول المالي في مصر

السنة	فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ	الائتمان المصرفي مليار دولار	ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ	إعانات برامج الضمان الاجتماعي مليار دولار	إعانات وتحويلات أخرى (% من النفقات)	التأمين والخدمات المالية (% من صادرات الخدمات)	حسابات بنكية لكل ١٠٠٠بالغ	بطاقة الائتمان (% من العمر ١٥ عاما فأكثر)	بطاقة الخصم (% من العمر ١٥ عاما فأكثر)
٢٠٠٥	٣.٨	٤٥.٨	٣.٣	3	26.7	1.4	278.5	0.6	0.4
٢٠٠٦	٣.٨	٥٣.٠	٤.٤	3.4	42.5	1.2	288.7	0.8	0.5
٢٠٠٧	٣.٩	٥٩.٤	٥.٤	3.9	39.4	0.9	298.9	0.9	0.5
٢٠٠٨	٤.٢	٦٩.٧	٦.٥	4.2	45.8	2.0	309.0	1.1	1.4
٢٠٠٩	٤.٥	٦٨.٣	٧.٧	4.6	44.7	1.3	319.2	1.2	2.3
٢٠١٠	٤.٦	٧٢.٤	٨.٦	4.7	41.6	1.2	329.4	1.4	4.3
٢٠١١	4.6	٧٣.٥	٩.٢	4.8	41.6	1.4	351.8	1.4	5.1
٢٠١٢	4.6	٧٦.٤	١٠.٣	4.9	41.4	1.1	364.4	1.5	6.3
٢٠١٣	4.6	٧٥.٦	.٩١٠	4.5	42.8	1..4	370.8	1.7	7.8
٢٠١٤	4.6	٧٨.٣	12.1	4.1	41.7	1,3	355.9	1.9	9.6
٢٠١٥	4.6	٨٦.٧	13.7	4.1	37.2	2.2	366.6	2.3	13.1
٢٠١٦	74.	١١٣.٥	15.7	4	37.9	3.1	379.8	2.8	18.0
٢٠١٧	٤.٩	٦٧.٢	17.7	4.5	39.3	2.1	382.2	3.3	24.8
٢٠١٨	٥.٠	٦٣.٨	18.7	4.1	41.8	1.5	391.9	3.2	24.1
٢٠١٩	٦.٦	٧٢.٨	20.1	4.3	42.4	2.0	411.9	3.1	23.4
٢٠٢٠	٦.٨	٩٩.٠	22.1	4.9	43.9	3.3	479.9	2.9	22.7

المصدر:– إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

[٤٦]تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.

يتضح من الجدول السابق (١) وجود تحسُّن في مؤشرات الشمول المالي، حيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠) ألف بالغ من ٣٠٨ عام ٢٠٠٤ إلى ٦٠٨ عام ٢٠٢٠، وكذلك ارتفع حجم الائتمان المصرفي من ٤٢٠٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وكذلك عند ماكينات الصرف الآلي لكل (١٠٠) ألف بالغ، فقد ارتفعت من ٢٠٦ في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٢٠١ في عام ٢٠٢٠ ، وارتفعت إعانات برامج الضمان الاجتماعي من ٣.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وارتفعت كذلك نسبة الإعانات والتحويلات من ٢٥.٥% في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٣.٩% في عام ٢٠٢٠، وارتفعت كذلك نسبة التأمينات والخدمات المالية من ٠.٨% في عام ٢٠٠٤ إلى ٣.٣ عام ٢٠٢٠، وارتفعت أيضًا الحسابات البنكية لكل (١٠٠٠) بالغ من ٢٦٨.٣ عام ٢٠٠٤ إلى ٤٧٩.٩ عام ٢٠٢٠، إضافة إلى ارتفاع نسبة بطاقات الائتمان من ١٥ عام فأكثر من ٠.٤ عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٩ عام ٢٠٢٠، وارتفعت كذلك نسبة بطاقات الخصم من ١٥ عام فأكثر من ٠.٣ عام ٢٠٠٤ إلى ٧–٢٢ عام ٢٠٢٠.

حجم التجارة الإلكترونية في مصر: شهدت التجارة الإلكترونية نموًّا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة على النحو التالي:

- بلغت قيمة مبيعاتها إلى ٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع تجاوز حاجز الـ ٤.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٤.
- تعد معدلات النمو القوية أحد أهم العوامل الداعمة لهذا القطاع، حيث سجلت نسبة نمو بلغت ٢٥% عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع الاستمرارفي التصاعد بنسبة 20% عام ٢٠٢٤.
- يشتري حاليًّا حوالي ٢٥% من مستخدمي الإنترنت في مصر منتجاتهم عبر الإنترنت، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة إلى ٣٠% في العام ٢٠٢٤؛ مما يعكس الانتشار المتزايد للتجارة الإلكترونية وزيادة الثقة في هذه القناة كوسيلة للتسوق.

الأرباح من خلال إحصائيات عن التجارة الإلكترونية:

- تعتمد أرباح التجارة الإلكترونية اعتمادًا كبيرًا على عدة عوامل مختلفة، منها نوع النشاط التجاري، وحجم السوق المستهدف، ودرجة المنافسة في القطاع، وتتراوح أرباح التجارة الإلكترونية ما بين ١٠% إلى ٣٠% من إجمالي المبيعات، ولكن يمكنها أن تزيد في بعض الحالات، خاصة في القطاعات التي تشهد طلبًا قويًّا مثل الإلكترونيات والأزياء.

- يعزى ذلك إلى القدرة على توفير تجربة تسوق مريحة ومثيرة للعملاء، وكذلك القدرة على تحديد الأسعار تحديدًا فعَّالًا، وتقديم عروض وخصومات جذابة، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم استخدام إستراتيجيات التسويق الإلكتروني المبتكرة في زيادة الإيرادات، وتحقيق أرباح أكبر في مجال التجارة الإلكترونية.
- تشهد أرباح التجارة الإلكترونية نموًّا ملحوظًا على مستوى العالم، حيث وصلت إلى ٤.٩ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٦.٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤؛ مما يعكس الزيادة المستمرة في الطلب على المنتجات والخدمات عبر الإنترنت.
- شهدت كذلك أرباح التجارة الإلكترونية في العالم العربي نموًّا ملحوظًا، حيث وصلت إلى ٢٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤؛ مما يشير إلى النمو المتزايد لهذا القطاع في المنطقة، وزيادة اعتماد الأفراد والشركات على التجارة الإلكترونية كوسيلة رئيسية للتسوق والتجارة.

أسباب أسهمت في نمو التجارة الإلكترونية

تجاوزت التجارة الإلكترونية حدود النجاح، وأصبحت منصة مهمة للتجارة العالمية، وهناك عدة أسباب أسهمت في هذا النمو المتسارع، منها:

١. الوصول السهل:

أصبح بالإمكان– مع توفر الإنترنت عالميًّا – الوصول إلى المنتجات والخدمات من أي مكان، وفي أي وقت؛ مما زاد من رغبة المستهلكين في التسوق عبر الإنترنت.

٢. الراحة والسهولة

يوفر التسوق عبر الإنترنت تجربة مريحة وميسرة للمستهلكين، حيث يمكنهم تصفح المنتجات وشراؤها بسهولة دون الحاجة إلى الانتقال بين المتاجر الفعلية.

٣. التنوع والتوفريتيح الإنترنت للمستهلكين أن يصلوا إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات من مختلف البلدان والشركات؛ مما يزيد من اختياراتهم، ويسمح لهم بالعثور على ما يناسب احتياجاتهم بسهولة.

٤. العروض والخصومات

تقدم العديد من المتاجر الإلكترونية عروضًا وخصومات مغرية على المنتجات؛ مما يشد جذب المستهلكين، ويحثهم على الشراء عبر الإنترنت بدلًا من القنوات التقليدية.

٥. التسويق الرقمي

أسهم استخدام تقنيات التسويق الرقمي مثل الإعلانات المستهدفة ووسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي بالمنتجات، وزيادة حجم المبيعات عبر المتاجر الإلكترونية.

ب – واقع التجارة الإلكترونية في مصر خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٦)

يتضح واقع التجارة الإلكترونية من خلال الشكل التالي رقم (٢)

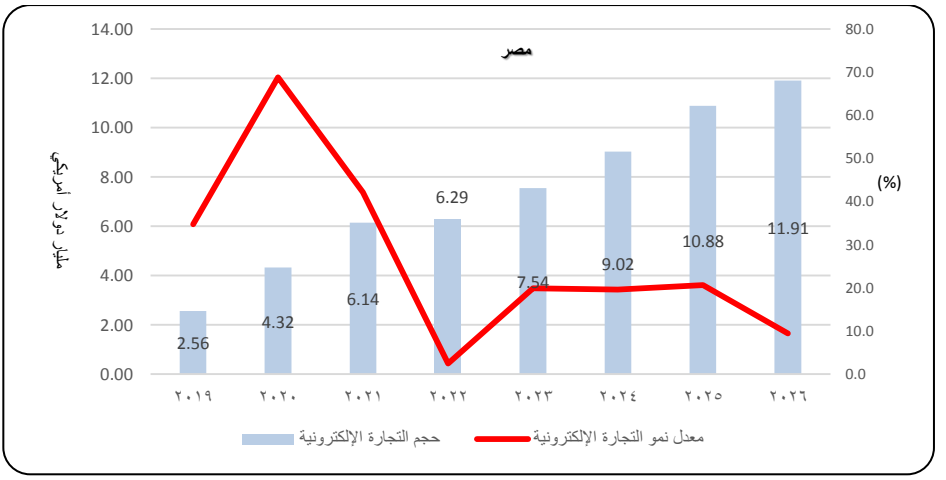

Source: statista institution for e-commerce (2023).

شكل رقم (٢)

واقع التجارة الإلكترونية والتقديرات حتى عام ٢٠٢٦ في مصر

يتضح من الشكل السابق ما يلي:

يتناول الشكل السابق واقع التجارة الإلكترونية في مصر من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٦؛ حيث بلغ حجم التجارة الإلكترونية في عام ٢٠١٩ حوالي ٢ مليار دولار أمريكي، وازداد حجم التجارة الإلكترونية منذ ذلك الوقت، ويُتوقَّع أن تصل إلى ١١.٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٦.

تسعى الدراسة كذلك إلى تحليل مدى إمكانية وجود علاقة بين التجارة الإلكترونية والشمول المالي على النمو الاقتصادي، ويتم دراسة العلاقة فيما بينهم من خلال النموذج القياسي السابق.

تاسعًا- النموذج القياسي:

I. الطريقة والأدوات

١. النماذج والمقاربات القياسية

سوف نستخدم في هذا المبحث متجه تصحيح الخطأ(Vector Error Correction Model) VECM؛ وهو نموذج يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير؛ مما يؤدي إلى التوازن في الأجل الطويل. ولتطبيق نموذج VECM لا بد أن تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وأن يكون هناك معادلة تكاملية وخطأ واحد على الأقل، وتُقدَّر العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

جاءت أهمية تحليل التكامل المشترك كحل فعال لمشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression؛ لأنه يحتفظ بالعلاقات طويلة الأجل، وذات الأهمية الكبيرة في وضع الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، وفي حال أن تكون المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج متغيرات غير مستقرة وعلاوة على ذلك فإن نموذج تصحيح الخطأ ECM كذلك يسمح بتقدير العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل، إضافة إلى تقدير سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل، لكن يوجد بعض القيود على استخدام مدخل التكامل المشترك في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، بسبب إلزام كل المتغيرات بدرجة تكامل واحدة، وبخاصة التكامل من الدرجة الأولى (١)، ويجب كذلك أن تكون كل المتغيرات متكاملة Co-Integrated معًا خلال فترة الدراسة.

تتكون منهجية السلاسل الزمنية من مراحل متسلسلة تبدأ بمرحلة التشخيص (توصيف النموذج)، وهي المرحلة الأهم، وتليها مرحلة تقدير المعلمات للنموذج، ومن ثم مرحلة فحص مدى الملاءمة للنموذج، وتأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنبؤ. يمر هذا التقدير بالخطوات التالية:

- إجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية من أجل معرفة استقراريتها وتحديد درجة تكاملها.
- اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل باتباع اختبار التكامل المشترك من خلال استعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء.

يعد تحليل السلاسل الزمنية أحد أهم الطرق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسرها عبر مراحل زمنية ممتدة، وتحدد أهداف تحليل السلاسل الزمنية من خلال

الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية الناتج عنها السلسلة الزمنية، وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلًا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات النموذج.

تعرف السلسلة الزمنية إحصائيًّا بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية مُعرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t، والذي يعود إلى مجموعة دليليه T، ويرمز إلى السلسلة الزمنية عادة اختصارا Y(t)، تلك التي تتكون من متغيرين؛ أحدهما: توضيحي؛ وهو الزمن، والآخر: متغير الاستجابة؛ وهو قيمة الظاهرة المدروسة.

وإذا وُجِدَت عوامل أخرى إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية:

$$y = f(t, x1, x2, \ldots., xk)$$

أ) الاستقرارية في السلاسل الزمنية　　Stationary Time Series

تكون السلسلة الزمنية مستقرة استقرارًا تامًّا Strictly Stationary، إذا تحققت الشروط الآتية:

- ثبوت المتوسط الحسابي　　$E(xt) = \mu$
- ثبوت قيمة التباين　　$var(xt) = \sigma^2 x$

امتلاك السلسلتين X_t , X_{t+k} ارتباطًا مشتركًا معتمدًا على فترة الإبطاء k فقط؛ أي أن التباين الذاتي المشترك يعتمد على القيمة المطلقة لـ k فقط ، $TA = \pi r^2$ .....k= 1,2,

$$yk = cov(x_t, x_{t+k}) = E(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)$$

تكون أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي غير مستقرة، فعلى سبيل المثال: نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالبًا ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة لأنها تسير في العموم في اتجاه عام لذلك لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها، إذ إن استخدام التحويلات يجعل البيانات ممهدة للتحليل ودقيقة لتعطي دلالة للتقدير.

أ) اختبار جذور الوحدة　　Unit Roots Test

إن استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة؛ حيث يعطي الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة علاقة غير حقيقية؛ وهذا ما يُسمَّى بالانحدار الزائف، وكذلك توجد العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية، ومن

الطرق الأكثر دقة، والأوسع انتشارًا؛ وهو اختبار جذور الوحدة Unit Roots ، ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير خلال المدة الزمنية للمشاهدات، والتأكد من مدى استقراريتها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، أما في حال استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية ستكون متكاملة من الرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي I(1)، وإذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية؛ فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية؛ أي I(2) وهكذا، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر؛ وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي I(0) ، وبشكل عام فإن السلسلة X_t تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا استقرت بعد أخذ الفرق (d) .

ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية تستخدم عدة اختبارات من أهمها:

* اختبار ديكي – فوللر الموسع[٤٧] (Augmented Dickey–Fuller Test –ADF) أساس اختبار ديكي – فوللر (1979) DF test قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية من الانحدار الذاتي (Autoregressive(AR) process) ، والذي يقدر بالصورة التالية:

$$\Delta Yt = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث إن:

μ تعني رتبة النموذج ، وεt الخطأ العشوائي، وΔY_t تشير إلى الفرق الأول للسلسلة Yt ، حيث:

يعد اختبار" ديكي – فوللر" (DF) من أشهر الاختبارات المستعملة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم استقراره؛ وهي صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة (n)، ومستوى المعنوية (α).

* اختبار فيليبس بيرون Phillips– Perron Test (PP)

وهو أحد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، والتأكد من درجة تكاملها، ويختلف اختبار فيليبس – بيرون (PP) عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، واختبار فيليبس – بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فوللر البسيط (DF) نفسها إلا أنه يختلف عن اختبار (DF)في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى، وكذلك عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية non–parametric لإحصاءة (t) للمعلمة (λ) في حالة التباين

[47] Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp .1057-1072.

والارتباط الذاتي، في حين يعالج اختبار DF مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير التابع على يمين المعادلة، ويتطلب اختبار فيليبس – بيرون (PP) تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) : [٤٨]

$$\Delta Yt = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ب) التكامل المشترك لجرانجر Engel –Grange

يقدم تحليل التكامل المشترك الذي تبناه انجل وجرانجر(Granger1987) دعمًا للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، ومن منظور اقتصادي؛ تتحرك بعض المتغيرات بانتظام مع مرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا يعد تحليل التكامل المشترك إحدى الأدوات المهمة.

تساعد دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل في تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة، وتلك التي تتسم بالاستقرار؛ بمعنى آخر قد تكون بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة إذا ما أُخِذَت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. وتكمن فائدة هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التفسيرية.

يعد أيضًا التكامل المشترك Co–integration المرحلة الثانية في نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM)، وهناك عدة طرق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

- اختبار انجل– جرانجر (Engle and Granger, 1987|) ويستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر مستقل.
- اختبار جوهانسن (Johansen& Juselius, 1988, 1991)، ويستعمل في حالة النماذج متعددة المتغيرات.

[48] Engle, R.F. (1982) Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. Econometrica, 50: (4): 987-1007.

تعرف درجة تكامل المتغير كما قدمها جرانجر بأن المتغير y_t متغير متكامل؛ إذ أمكن جعله ساكنًا أو مستقرًا بعد أخذ d من الفروقات ويرمز لها $I(1)$ ، فمثلًا يكون المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى، ونرمز له بالرمز $Yt \approx I(1)$، أي أن Δy_t ساكن.

ولاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرين xt, yt يتم تقدير قيمة β بطريقة المربعات الصغرى من معادلة الانحدار الآتية:

$$Yt = \alpha + \beta xt + \mu t$$

تُفحَص البواقي لمعادلة الانحدار لمعرفة ما إذا كانت ساكنة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة دل هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة أو غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين.

يُبنَى هذا النموذج على فرضية وجود علاقة توازنية طويلة المدى، وبالرغم من وجودها فإنها من النادر أن تتحقق؛ حيث يمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية بخطأ التوازن (Equilibrium error)، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل؛ ومن هنا جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ[٤٩].

ب) نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive (VAR)

اقترح هذا النموذج Sims في عام 1981، حيث كان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآتية تعتمد على وجهة النظر التفسيرية، إذْ تتضمن كثيرًا من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع أوقات الإبطاء الزمني، ويقترح Sims أيضًا في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعًا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها، أما النموذج العام الذي اقترحه هو نموذج Vector Autocorrelation يمكن كتابته بالشكل الآتي:

$$\phi(\beta)Y_t = \varepsilon_t$$

ولبناء نموذج VAR يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة؛ أي لا تحوي جذر الوحدة، وتحديد مدة الإبطاء الزمني.

[49] Enders, W. (1995) Applied Econometric Time Series. 2. John Wiley & Sons, p. 38.

ج – اختبار جرانجر للسببية (Granger Casualty Test)

أدى قيام تحليل الانحدار على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات على عدد من المتغيرات المستقلة؛ إلى أن ضمَّن جرانجر مفهومه للسببية الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات أو علاقة السبب والاثر.

وقد قدم Granger تعريفًا عمليًّا للسببية إذ عرضها كالآتي:

إذا كان المتغير x_t سببًا في المتغير y_t فمن الممكن التنبؤ بالقيم الحالية ل y_t بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة ل x_t، وعلى هذا فإن التغيرات في x_t يجب أن تسبق زمنيًّا التغيرات في y_t وفي هذه الحالة نستطيع القول إن x_t تتسبب في y_t، وهذا يعني أن إضافة x_t الحالية والسابقة كمتغير تفسيري إلى نموذج الانحدار الخاص ب y_t يزيد من القوة التفسيرية للنموذج.

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معين من المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني أن هناك علاقة سببية باتجاهين؛ أي أن المتغير x_t يتأثر بالمتغير y_t والعكس.

البيانات

تستخدم هذه الدراسة السلاسل الزمنية السنوية لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وتمتد السلسلة الزمنية من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٢، وهي بيانات سنوية تستمد مصدرها من البنك الدولي، أما العينة تضم ٣٢ مشاهدة.

إن الاعتماد على المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا التقدير يكون باتباع ما جاء في النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة المشابهة، ويمكن توصيف النموذج القياسي المستخدم في المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{LY}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 \boldsymbol{X}_{it} + \beta_2 \boldsymbol{X}_{it} + \boldsymbol{\beta_3 X}_{it} + \beta_4 \boldsymbol{X}_{it} + \beta_5 \boldsymbol{X}_{it} + \mu_{it}$$

جدول رقم (١) تعريف المتغيرات ومصدرها

	المتغير	وصفه	المصدر
Y	***GDP***	الناتج المحلي الإجمالي	بيانات البنك الدولي
X_1	***TO***	الانفتاح التجاري	بيانات البنك الدولي
X_2	***MC***	عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة	بيانات البنك الدولي
X_3	***IT***	نسبة الشراء عبر الإنترنت كنسبة من السكان فوق ١٥	بيانات البنك الدولي
X_4	***BS***	سنة	الشمول المالي بالبنك الدولي
X_5	***TR***	الاستقرار المالي حجم التبادل التجاري	بيانات منظمة التجارة العالمية

يفيد الوصف الإحصائي للمتغيرات في التحقق من جودة وسلوك المتغيرات، وهذا الاختبار يفيد في وصف العلاقات المتبادلة بين المتغيرات، وكذلك صلاحية البيانات باستخدام المتوسط والوسيط والانحراف المعياري.

جدول رقم (٢) الوصف الإحصائي للمتغيرات

	LBS	LTRAOPEN	LMC	LIT	LBS	LTR
Mean	0.208633	3.837014	2.745648	−0.157905	0.781893	11.79133
Median	0.278876	4.041175	4.351714	0.252583	1.121300	12.10465
Maximum	2.444310	4.412247	5.187938	0.898221	2.386030	12.92680
Minimum	−1.977330	−0.139262	−2.468069	−1.544148	−1.129249	10.56674
Std. Dev.	1.476175	1.037267	2.859514	0.669843	0.929794	0.814279
Skewness	−0.010923	−3.542417	−0.925778	−0.567112	−0.470365	−0.168304
Kurtosis	1.595569	13.93278	2.288469	1.991821	2.230227	1.454136
Observations	33	33	33	33	33	33

يعرض الجدول التالي نتائج اختبار ADF للاستقرارية، باستخدام كل من اختبار ADF− test و PP− test.

يوضح الجدول التالي أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى في كلا الاختبارين عند مستوى معنوية ١٪ و ٥٪.

جدول رقم (٣) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Variables	ADF- test		PP- test	
	Level	Difference	level	Difference
LBS	C 0.940 4	-2.779* 4 C	C 0.628	-2.748* C
L LTRAOPEN	-2.186 4 C	-7.560*** 4 C	-2.055 C	-8.359***C
LMC	-1.449 4 C	-6.082*** 4 C	-1.355 C	-6.821***C
LIT	-1.318 4 C	-4.532*** 4 C	-1.394 C	-4.635***C
LBS	-0.878 4 C	-7.906*** 4 C	-1.842 C	-13.10***C
LTR	0.084 4 C	-3.331** 4 C	0.5022 C	-3.0130** C

ملاحظات: تمثل t الاتجاه الزمني، بينما تمثل c الثابت، (*) و (**) تعني أن المتغير مستقر عند ١٪ أو ٥٪ على التوالي، والرقم الذي يلي القيم الحرجة يمثل عدد الإبطاء.

بعد التأكد من استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول؛ يتم تقدير العلاقة باستخدام نموذج VAR، ويكون تقدير نموذج VAR باستخدام لوغاريتم متغيرات النموذج متضمنة الثابت والمتجه، وقد أسفر التقدير للمعادلات الفردية عن R_2, R_{adj} تتراوح ما بين 88٪ إلى ٩٩٪ لجميع المتغيرات. اجتاز النموذج VAR اختبارات البواقي عند فترتَيْ إبطاء، ويوضح الجدول التالي نتائج اختيار فترة الإبطاء المناسبة للنموذج:

جدول رقم (٤) اختبار فترات الإبطاء للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-154.3558	NA	0.172933	15.27198	15.57042	15.33675
1	-62.45239	122.5379	0.000987	9.947847	12.03689	10.40122
2	21.71958	64.13103*	3.00e-05*	5.360040*	9.239695*	6.202024*
* indicates lag order selected by the criterion						

كانت الاحتمالية بالنسبة إلى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات 0.26، واختبار VAR Residual (Heteroskedasticity Tests) وهو تغير التباين، حيث تصل الاحتمالية إلى 0.28، ويقدر التوزيع الطبيعي للبواقي باحتمالية 0.01، مما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

وُضِعت السببية لجرانجر تحت الاختبار لمتغيرات النموذج، وتظهر النتائج في الجدول التالي، حيث يتبين أن بالنسبة لمعادلة IGDP فإن كل المتغيرات مجتمعة تؤثر في الاستقرار المالي عند معنوية ١٪.

جدول رقم (٥) اختبار السببية لنموذج VAR

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTRAOPEN Cause LBS	31	1.90856	0.1685
LGDPC does not Granger Cause LTRAOPEN		0.83157	0.4466
LMC does not Granger Cause LGDPC	31	2.22997	0.1277
LGDPC does not Granger Cause LMC		0.89202	0.4220
LIT does not Granger Cause LGDPC	31	0.24584	0.7838
LGDPC does not Granger Cause LIT		0.76544	0.4753
LBSdoes not Granger Cause LGDPC	31	1.42657	0.2583
LGDPC does not Granger Cause LBS		1.87874	0.1729
LTR does not Granger Cause LGDPC	31	1.37509	0.2706
LGDPC does not Granger Cause LTR		0.46994	0.6302

إذا ما أنشأنا تحليلًا بيانيًّا لنموذج VAR نجد أن قيم المتغيرات تعكس صلاحية النموذج للتقدير وهو ما يتمثل في قيم البواقي الفعلية، والمقدرة، والتي تتمثل في المجموعة (أ)، كما توضح المجموعة (ب) البواقي، والتي تظهر منخفضة نسبيًّا.

تم اللجوء إلى اختبار Recursive لتقدير ما إذا كانت العلاقة تظل مستقرة طوال فترة العينة.

شكل رقم (٢) تحليل Recursive لنموذج VAR

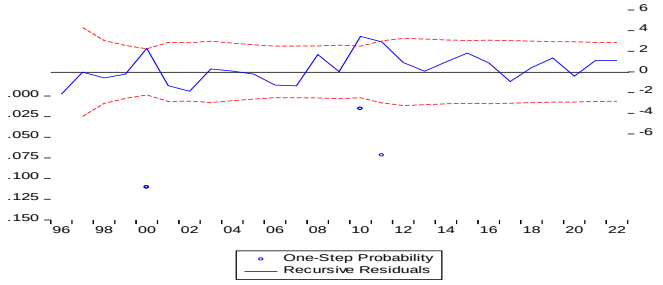

يتضح من الشكل البياني السابق أن بعض القيم لا تحتفظ باستقراريتها عند نقاط معينة؛ حيث تخرج عن حدود الخطأ المعياري، ولكن هذا لا يؤثر في استقرار السلسلة الزمنية في المدى الطويل.

وتستخدم دالة الأثر والاستجابة (IRF) لقياس الأثر القصير ومتوسط الأجل، متبوعةً بتجزئة التباين Variance Decomposition . دوال الاستجابة (IRE) وفقا لـ Cholesky decomposition، تستخدم هنا لتفسير العلاقة الداخلية بين المتغيرات، ويعكس الشكل التالي استجابة المتغير LGDPC للصدمات من باقي المتغيرات المستقلة بشكل إيجابي للصدمة.

شكل رقم (3) تحليل دوال الاستجابة

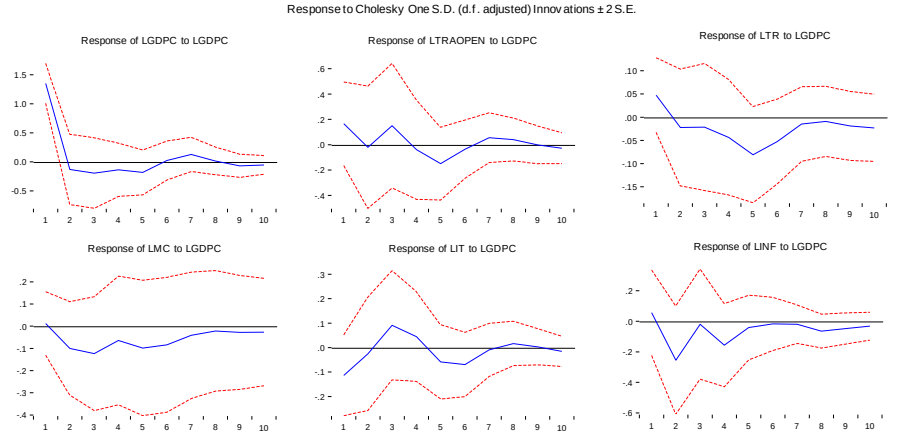

نطبق اختبار معكوس الجذور؛ لاختبار الاستقرارية الديناميكية (dynamic stability) لنموذج VAR، ويتضح من الشكل التالي أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة باستثناء جذر يقع على محيط الدائرة وليس خارجها؛ وبالتالي يمكن اعتبار النموذج مستقرًا ديناميكيًا، وهذا يؤكد أن النموذج لا يعاني من الارتباط في الأخطاء، أو عدم ثبات التباين.

الشكل(4) نتائج اختبار الاستقرارية الديناميكية لنموذج VAR)

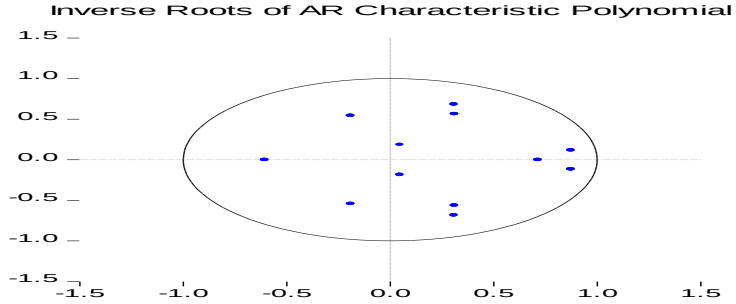

تظهر نتائج اختبار جوهانسن للتكامل في الجدول التالي الذي يؤكد وجود تكامل بين متغيرات نموذج VAR، وتشير كذلك اختبارات trace وmax إلى احتمالية وجود تكامل عند مستوى معنوية ٥٪، لدينا هنا ٣ معادلات تكاملية، يمكننا إجراء نموذج VECM لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

جدول رقم (7) نتائج اختبار جوهانسون

Hypothesized		Eigenvalue	Trace test –		Max test –	
H_0	H_1		Statistic	p– value	Statistic	p– value
r = 0	r > 0	0.97319	183.35*	0.000	0.9731*	0.000
r ≤ 0	r = 1	0.90168	107.35*	0.000	0.9016*	0.000
r ≤ 0	r = 2	0.74849	58.645*	0.003	0.7484*	0.032
r ≤ 0	r = 3	0.52140	29.659	0.051	0.5214	0.257
r ≤ 0	r = 4	0.48719	14.184	0.078	0.4871	0.054
r ≤ 0	r = 5	0.00756	0.1593	0.689	0.0075	0.689

لقد طُبِّق نموذج VECM باستخدام ٣ معادلات تكاملية، ويمكن تحديد العلاقة طويلة الأجل معتمدًا على النظرية الاقتصادية كلما أمكن، وتظهر نتائج VECM في الجدول التالي، حيث تعرض مصفوفة β للعلاقة طويلة الأجل لمتجه التكامل، حيث تظهر معاملات المتغيرات لقياس الأثر.
تعكس المعادلة التالية نتائج النموذج، والتي يتضح منها أن جميع المتغيرات ذات علاقة معنوية بزيادة الاستقرار المالي، وهو ما يؤكد أن التجارة الإلكترونية تتمتع بتأثير معنوي على دخل الفرد.

Vector Error Correction Estimates	
Date: 11/06/23 Time: 13:18	
Sample (adjusted): 1992 2022	
Included observations: 31 after adjustments	
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
Cointegrating Eq:	*CointEq1*
LGDPC(-1)	*1.000000*
LTRAOPEN(-1)	*4.053039*
	(0.81259)
	[4.98781]
LMC(-1)	*-3.157273*
	(0.78135)
	[-4.04080]
LIT(-1)	*7.836638*
	(1.53533)
	[5.10419]
LINF(-1)	*-4.152141*
	(1.50267)
	[-2.76317]
LTR(-1)	*11.25016*
	(3.44831)
	[3.26251]
C	*-134.8771*

تقدم الدراسة الحالية نموذجًا تجريبيًّا لتقدير أثر التجارة الإلكترونية والشمول المالي في النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢). وقد كان اختيار هذه الفترة لأغراض تحليلية ضروريًّا بسبب توفر بيانات سلاسل زمنية متسقة بشأن العديد من المتغيرات المطلوبة لتقدير النموذج الاقتصادي القياسي. كشفت النتائج أن التجارة الإلكترونية والشمول المالي يعززان النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية.

عاشرًا- نتائج الدراسة:

جدول (٢): ملخص نتائج النموذج القياسي

الفرض	صيغة الفرض
الأول	يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي
الثاني	يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي
الثالث	يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين نسبة الشراء عبر الإنترنت كنسبة من السكان فوق ١٥ سنة كأبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي
الرابع	يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار المالي كأحد أبعاد الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي.
الخامس	يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين حجم التبادل التجاري كأحد أبعاد التجارة الإلكترونية والناتج الإجمالي المحلي

المصدر: من إعداد الباحثتان من خلال برنامجe-views

الحادي عشر- توصيات الدراسة

م	مجال التوصية	التوصية	متطلبات وآليات التنفيذ
١	تطوير البنية التحتية الرقمية والمالية وذلك من خلال:	• تحسين خدمات الإنترنت. • تطوير منصات الدفع الإلكتروني. • تسهيل استخدام المحافظ الإلكترونية.	• توسيع تغطية الإنترنت وتحسين سرعاته في المناطق الحضرية والريفية لتمكين الوصول إلى التجارة الإلكترونية. • تشجيع البنوك وشركات التكنولوجيا المالية على توفير حلول دفع رقمية سهلة وآمنة. • زيادة الاعتماد على المحافظ الإلكترونية وربطها بطرق دفع مختلفة •
٢	تعزيز الوعي المالي والرقمي من خلال:	• تثقيف الأفراد حول الخدمات المالية الرقمية. • تدريب التجار الصغار.	• تنظيم حملات توعية لشرح أهمية الشمول المالي وكيفية استخدام منصات الدفع الإلكتروني. • توفير برامج تدريبية للتجار حول كيفية توظيف أدوات الشمول المالي في التجارة الإلكترونية.
٣	تحسين بيئة التشريعات والأنظمة	• وضع تشريعات مشجعة. • تعزيز الأمان الرقمي.	• سن قوانين تُسهل استخدام التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية. • وضع ضوابط صارمة لحماية البيانات والمعاملات المالية الإلكترونية لبناء الثقة بين المستخدمين.
٤	دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• تسهيل الحصول على التمويل. • تشجيع الابتكار.	• تقديم قروض صغيرة بشروط ميسرة لأصحاب المشروعات الصغيرة لدعم دخولهم إلى التجارة الإلكترونية. • دعم الشركات الناشئة التي توفر حلولًا تكنولوجية تتكامل مع الشمول المالي.
٥	تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص	• شراكات مع مقدمي الخدمات الرقمية. • تشجيع الاستثمار.	• تشجيع التعاون بين الحكومة والبنوك والشركات الخاصة لتوسيع خدمات الشمول المالي. • جذب استثمارات محلية ودولية لتعزيز البنية التحتية للشمول المالي وتكنولوجيا التجارة الإلكترونية.
٦	تحفيز الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية	• تقديم حوافز مالية. • الحد من التعاملات النقدية.	• تشجيع استخدام المعاملات الرقمية من خلال خصومات أو عروض خاصة عند استخدام المدفوعات غير النقدية. • تشجيع تقليل التعامل بالكاش من خلال فرض سياسات تدعم استخدام المدفوعات الرقمية.
٧	• التركيز على الفئات المهمشة.	• دعم المرأة والشباب. • توسيع الشمول المالي في القرى.	• توفير برامج خاصة لدعم رواد الأعمال من النساء والشباب ودمجهم في التجارة الإلكترونية من خلال حلول مالية ميسرة. • تقديم خدمات مالية ميسرة في المناطق الريفية لربطها بالأسواق الإلكترونية.
٨	• تطوير منصات إلكترونية محلية.	• دعم منصات التجارة الإلكترونية المحلية التي تستهدف التجار المصريين والمستهلكين المحليين. • تكامل منصات الدفع.	• دعم منصات التجارة الإلكترونية المحلية التي تستهدف التجار المصريين والمستهلكين المحليين. • ربط منصات التجارة الإلكترونية بأنظمة المدفوعات الإلكترونية المختلفة لتسهيل عمليات الشراء.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم العيسوي، "التجارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية – مصر، ٢٠٠٣.

٢. إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية – مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥.

٣. أحمد عبد الخالق، "التجارة الإلكترونية والعولمة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – مصر ، ٢٠٢٣.

٤. أحمد سعيد البكل، ٢٠٢٢، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١٥، العدد ١٤، أبريل ٢٠٢٢، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس.

٥. إسراء مؤيد عبد الله، "التسويق الإلكتروني"، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث عشر، ٢٠٠٦.

٦. حسن موسى، "التجارة الإلكترونية"، ملفات الأهرام، العدد (٤٢٠٩١)، مارس ٢٠٠٢.

٧. حسن يوسف، "الاقتصاد الإلكتروني"، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٢.

٨. خالد ممدوح إبراهيم، "لوجستيات التجارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٩. سامرة نعمة كامل، "مفهوم التجارة الإلكترونية ومزاياها وتأثيرها على المجتمع العربي"، (بحث منشور)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٠)، العدد٢، ٢٠٠٨.

١٠. شنبي صورية بن الخضر، السعيد (٢٠١٩)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد ٢ المجلد ٣.

١١. شنبي صورية بن الخضر، السعيد (٢٠١٩)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد ٢ المجلد ٣.

١٢. عبد الرزاق وقاسم، عامر والرفاعي، غالب عوض (٢٠٢٠)، "مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة الأعمال والقانون مجلة جامعة العين للأعمال والقانون المجلد ٤، العدد ٢.

١٣. لشحادة، عبد الرزاق وقاسم، عامر والرفاعي، غالب عوض (٢٠٢٠)، "مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة الأعمال والقانون مجلة جامعة العين للأعمال والقانون المجلد ٤، العدد ٢.
١٤. محمد صالح الحناوي، "مقدمة في عصر التكنولوجيا"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
١٥. معوض، تغريد مختار سيد وعلم الدين مي محمد (٢٠٢١) تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا Covid19 المجلة العلمية التجارة والتمويل المجلد ١ ، العدد ٤١.
١٦. ناصر وسام خليل، "التجارة والتسويق الإلكتروني"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان – الأردن، ٢٠٠٩.
١٧. نبيل ذنون جاسم & مثال مرهون مبارك (٢٠١٠) معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلدة الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد العدد ٢٥.
١٨. حدو بن عبيزة & عدوكة لخضر، "التجارة الإلكترونية منافعها ومعوقاتها ومتطلبات نجاحها"، الملتقى العالمي حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر. عرض تجارب دولية، المركز الجامعي، الجزائر، ٢٠١١، ص ٩.
١٩. سعد جار الله عبد الله ، ٢٠١٧التجارة الإلكترونية وآثارها على النمو الاقتصادي في الصين، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات الآسيوية العليا، جامعة الزقازيق – مصر.
٢٠. ضيف، فضيل البشير (٢٠٢٠)، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلة، ٦ عند ١.
٢١. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات التجارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠١٤.
٢٢. فينان حسين مصطفى عطية، ٢٠٢٢، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٤١ ، العدد ٣، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مركز الاستشارات والبحوث والتطوير.
٢٣. محمد أحمد الشافعي، ٢٠٢٣، قياس أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر خلال (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد ٤، العدد ٢، يوليو ٢٠٢٣، كلية التجارة، جامعة دمياط.
٢٤. البنك الدولي، التجارة الإلكترونية والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١.
٢٥. البنك المركزي المصري، تقارير الشمول المالي، ٢٠٢٣.
٢٦. تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣.

٢٧. تقرير وزارة الاتصالات ٢٠٢٣.

٢٨. صندوق النقد الدولي، أثر الشمول المالي على الاقتصادات النامية، ٢٠٢٢.

٢٩. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقرير التحول الرقمي في مصر، ٢٠٢٣.

ثانيًا- المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Akhil D., 2013, "Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2.
2. Alexandra A., (2018) " Fin Tech as a facilitator for the capital market union?Working Papers, 18-15.
3. Alexandra Z., Weill L., (2016), "The determinants of financial inclusion in Africa", Review of Development Finance, vol. 6.
4. Asli D., 2015, "The Global Findex Database 2014 Measuring Financial Inclusion around the World", world bank group, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, WPS7255.
5. Bao Z, Zhai S., and He J., 2018, "Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance", ProQuest, Vol. 10, Issue. 4.
6. Cross Border Trade of (B2C)
7. Culpeper, R., 2022. The role of the G20 in enhancing financial inclusion. Heinrich Böll Stiftung (The Green Political Foundation) Publication (February).
8. Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49.
9. Enders, W. (1995) Applied Econometric Time Series. 2. John Wiley & Sons.
10. Engle, R.F. (1982) Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. Econometrica, 50: (4): 987-1007.
11. Kunt, Asli D., and Klapper L., ٢٠٢٣, "Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group Finance and Private Sector Development Team, WPS6025.
12. Ramji M., (٢٠١٩), "Financial Inclusion in Gulbarga:Finding Usage in Access", Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No. 26 .

13. UNCTAD (2020), "Estimates of Global E-commerce 2019 and preliminary assessment of COVID19 IMPACT ON ONLINE RETAIL 2020 ", Technical Notes on ICT for Development.
14. UNCTAD, (2020). "Estimates of Global E-Commerce".
15. UNCTAD, (2020)." B2C E-Commerce Index 2020".
16. UNCTAD, (2021). "B2C E-Commerce Index 2020"
17. World Bank, 2014, "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative.
18. James F. Devlin, (2009), An analysis of influences on total financial exclusion, The Service Industries Journal, Volume 29.
19. Mariam youcef, 2017" E - commerce and its impact on the economics of Arab business ،"Algerian, Journal of Economic Development, University of Batna, Algeria, No.6.
20. . Zachosova, N. Herasymenko, O., and Shevchenko, A. (2018), Risks and Possibilites of the Effect of Financial Inclusion on Managing the financial Security at the Macro Level, Investment Possibilites of the Effect of Financial Inclusion on Managing the financial.
21. Security at the Macro Level, Investment Management and Finacial Innovations,15(4).